إتجاهات الشباب الجامعى نحو بعض قضايا المرأة المعاصرة

دراســـــة ميدانـــية

د. حمدى حسن المحروقى د. عبد المنعم عبد المنعم نافع

مقدمـــة :

التنمية هدف التربية تلك مقولة ترسخت - ليس فقط - لدى المعنيين بشئون التعليم ورسم سياسته بل لدى العاملين فى الأوساط الثقافيـة المختلفة .

وفى هذا السياق تمحور الإهتمام حول البعد الاقتصادى كأحد الأبعاد الأساسية للتنمية ، والآليات التربوية التى تفى بمتطلبات هذا البعد وما يرتبط به من قضايا ، كسوق العمل ومؤسسات الإنتاج والأيدى العاملة من حيث الإعداد والتدريب .

وعلى الرغم من أهمية هذا البعد فى العمل التنموى إلا أنه ليس كافيا لإحداث التنمية الشاملة ، إذ تؤكد مشاهدات الواقع والكتابات الخاصة بالتنمية البشرية على أن " معيار التنمية هو ما يحدث من تطور فى معيشة الإنسان وليس مجرد ما تشيده الخطط من مبان ومصانع وأن الحكم على جهود التنمية ينبغى أن يقوم على ما يحدث فى أحوال البشر وليس على ما يتطاول من عمائر الحجر ، وأنه لا يمكن فى استراتيجية التنمية البشرية مقايضة الحاجات الإجتماعية بمجرد الاكتفاء بالحاجات المادية " [١] ومن قصر النظر الشديد ترك التعليم مقيدا مكمما فى دور إنتاج الأيدى العاملة المدربة أو الحكم على نجاحنا فيه بعدد الأطفال والكبار الذين استوعبوا رزمة تعلم ، ذلك أن اعتبار التعليم حقا إنسانيا إنما يكون لأنه يؤدى إلى إطلاق الطاقات الفردية الخلاقة وتوجيهها نحو مشاركة أفضل فى الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع ، ومن ثم إلى اسهام أقوى تأثيرا فى التنمية البشرية . [٢]

الأمر الذى يؤكد على ضرورة الإهتمام بتكريس المفاهيم وتأسيس أنماط الوعى وبناء الإتجاهات الداعمة للتطوير واللازمة للتعامل مع فعاليات التنمية والدور المنوط بالتعليم فى ذلك الشأن .

ومع أن كثيرا من الاتجاهات تكتسب فى مرحلة الطفولة كنتيجة للمؤثرات البيئية ، إلا أنها قابلة للتغيير وإلا تضاءل دور المدرسة فى أداء أى شئ أكثر من مجرد تعليم تلاميذها قدرا معينا من المواد العلمية الأكاديمية ولكان من الواجب تغيير مفهومنا عن التربية ، ولكن تغير الاتجاهات ونموها خلال الحياة يجعل الإسهام فى هذه العملية جزءا هاما من العمل التربوى ينبغى لكل العاملين فيه أن يعرفوا شيئا عن الكيفية التى يمكن بها تعديل الإتجاهات . [٣]

وتؤكد نتائج العديد من الدراسات الأجنبية والعربية على أن اتجاهات الطلاب أثناء الدراسة الجامعية نحو المسائل الدينية والسياسية والإجتماعية تميل إلى التجانس رغم إختلافها فى المراحل السابقة بسبب تنوع البيئات والمدارس . [٤]

وفى هذا الإطار تزداد الحاجة إلى دور التربية (نظامية واللانظامية) فى تعديل الإتجاهات نحو الكثير من قضايا المجتمع التى أفرزتها طبيعة العصر وحقب التحول والأزمات والتحديات التى تواجه المجتمع وتؤثر على مسيرة التنمية بكافة أشكالها .

ومن أهم هذه القضايا تلك المتعلقة بجانب المرأة ، إذ تشير كل القرائن إلى أن المرأة وقضاياها ستظل أحد هواجس البحث الرئيسية فى الفترة القادمة ، وإلى أنها إن لم توضع وضعا مناسبا يترسيخ فى ذهنيات الأفراد واتجاهاتهم فسوف تؤثر تأثيرا سلبيا على مسيرة الاصلاح وحركة التقدم ومقتضياتها ، " ذلك لأن أى تقدم يتم انجازه يكون تصحيح أوضاع المرأة وأخلاق قدرات مشاركتها عنصرا أصيلا فيه لما لدور المرأة من أهمية بالنسبة لبرامج التنمية المختلفة . ولأن التعليم يغير اتجاهات الأفراد فردا فردا فبوسعه دعم الوحدة القومية أو تعريضها للخطر من خلال اسهامه فى تشتيت مراكز الجذب الثقافى وتفاقم الانقسامات الاجتماعية وتضييق أو توسيع الفجوة الثقافية التى تلاحظ فى البلاد النامية بين صفوتها المتمتعة بالتعليم الرفيع المستوى والامكانات المتنوعة ونظام دولى للإتصال من ناحية ، وبين أغلبيتها التى لا نصيب لها من هذا كله " . (٥)

وتتبدى القرائن التى تشير إلى أهمية قضايا المرأة على ساحات ثلاث :-

أولا : ساحة الفكر :

تشهد هذه الساحة صراعا حول وضع المرأة ودورها فى سياق حركة التقدم " كمحصلة للتغير المتلاحق فى بنية العلاقات الاجتماعية بفعل التحولات الجذرية التى يتعرض لها المجتمع الإنسانى نتيجة للتطورات العلمية والصناعية والثقافية " (٦) من جهة ، وعلاقة قضايا المرأة بموروث فكرى مفتوح الأبواب على ماض مقدس من جهة أخرى .

وتتمثل أطراف الصراع فى رؤى وأنساق فكرية - حول قضايا المرأة - ساهم فى تشكيلها ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية لها جذور فى مجتمعات معينة وامتدادات فى مجتمعات أخرى بحكم ثورة الاتصال التى أفقدت الحدود الجغرافية الطبيعية معناها فى الفصل بين المجتمعات ثقافيا وفكريا .

ويؤكد هذا الصراع الجدل الدائر فى أوساط الفكر حول المرأة وقضاياها بين الرؤى التى تتسيد وتهيمن بما يتاح لها من إمكانات وقوى مساندة تترجمها إلى قوانين تنتظم الحياة الرسمية بغية تكريس نمط معين فى النظرة إلى المرأة والتعامل معها ، ورؤى أخرى تفند وتنقد وتعارض فى محاولة لبناء أنماط من الوعى واتجاهات مضادة ، وبين هذا وذاك تلعب جماعات فكر متنوعة ومؤسسات متعددة فى المجتمع دورا فى هذا الشأن مما ينعكس سلبا على مسار التنمية وتماسك المجتمع ورقيه .

ويتوقف نجاح المفكرين والمربيين فى التغيير على تكوين القناعات الفكرية التى تقود الممارسات لدى شرائح المجتمع المختلفة ، ذلك أن مجرد الوعى والبناء الفكرى لدى القادة وجماعات الفكر والتشريع لا يكفى ما لم يترجم إلى اتجاهات مترسخة فى ذهنيات الأفراد تحتكم إليها المواقف الفعلية . ويقتضى هذا - فضلا عن الدروس المستفادة من تجارب التحولات الاجتماعية - ضرورة استكشاف الأفكار والإتجاهات الأكثر إنتشارا لدى أفراد المجتمع ووضع خطة عمل تربوية وثقافية على هذا الأساس تستهدف تعديل الإتجاهات بما يتلاءم وإرادة المجتمع ، كما تتأكد أهمية التعرف على الاتجاهات كأحد ضمانات النجاح الأساسية فى التخطيط للإصلاح والتطوير إذ أن " الإتجاهات الإيجابية تعبر عن بيئة نفسية صحية تمكن الأفراد من المشاركة والعمل والاندماج فى المجتمع بما يساعد على تحقيق أهدافه وبلوغ غاياته " . (٧)

ثانيا : ســـاحة الواقع :

تؤكد العديد من الشواهد على الفجوة بين النقلات الفكرية والتشريعية وردود الأفعال على صعيد الممارسة التى تعكس اتجاهات تجسد مشكلة الهوة بين تيارات الفكر واتجاهات الأفراد ، وإذ شهد عقد التسعينات العديد من الأحداث والقضايا المرتبطة بالمرأة والتى تباينت حولها رؤى الفكر التى تحمل مشروعات ونماذج مختلفة لتحرير المرأة كما تباينت حولها ممارسات الأفراد .

ومن أهم هذه القضايا تلك المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية ، ودورها فى مواجهة المشكلة السكانية ، والقرارات الخاصة بزى طالبات المدارس وارتباطاتها بمفاهيم خاصة عن المرأة ، والأطر التى تنظم علاقاتها الأسرية وتحمى حقوقها وتكفل حرياتها فضلا عن القضايا التى طرحتها أحدث المؤتمرات العالمية ، وتبدى هذا الإهتمام فيما يظهر من تصادم بين ما يكتب فى الصحف وما يعبر عنه الرأى العام من طرح حول هذه القضايا .

فإن ولجنا عالم الواقع فما الاتجاهات الكامنة خلف مواقف الشباب من قضايا المرأة ؟ وما سند هذه الاتجاهات من المفاهيم والمقولات الرائجة ؟ وإن ذهبنا إلى مدى أبعد فكيف تخطط الأجهزة والمؤسسات الثقافية والتربوية للمستقبل فى هذا المجال ؟ وما الأسس الفكرية والافتراضات الفلسفية والتعليمية التى تمكنها الاصلاح والتغيير ؟ وهل يمكن وضع قضايا المرأة والاتجاهات نحوها فى إطار تنموى ملائم دون الإخلال بالموروثات المترسخة فى أذهان شرائح المجتمع المختلفة ؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضى تصنيفا لرؤى الفكر حول أهم قضايا المرأة ومعرفة الأكثر تجسدا لدى الأفراد .

ثالثا : ســـاحة البحث :

ازدهرت الدراسات العلمية التى اهتمت بالمرأة كرد فعل لعوامل ومتغيرات عالمية عديدة من أبرزها الحركة النسائية التى ظهرت فى الولايات المتحدة وبريطانيا فى الستينات ، ونمو الاتجاهات الديمقراطية وغيرها ... ، ولقد اتسعت هذه الدراسات لتشمل النواحى المختلفة لحياة المرأة كمكانتها وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية ، ونتيجة لهذه الدراسات بدأت تلوح فى الأفق ملامح اتجاه متنامى نحو تأصيل قاعدة من الفهم الواضح لسلوك المرأة ونشاطها واستبعاد النماذج التقليدية التى تجاهلت دور المرأة اعتمادا على فرضيات خاطئة منها أن المرأة مخلوق لا يصلح إلا للأعمال المنزلية وأنها تتسم فى الغالب بالتبعية والسلبية . [٨]

ولقد أسفر المسح المتاح للدراسات السابقة المعينة بالمرأة عما يلى :-

(أ) أن ما يزيد عن (٨٠٪) من هذه الدراسات [٩] إهتمت بصورة المرأة فى وسائل الاعلام المختلفة (صحافة - إذاعة - تليفزيون - سينما) ، والتعليم ومحو الأمية وجهود الجمعيات الأهلية والنسائية فى الوفاء باحتياجات المرأة ، وصراع الدور والتوافق النفسى ، ومشكلات المرأة العاملة وغير العاملة .

(ب) تمحور بعض الدراسات حول الإطار المفاهيمى والفكرى لقضايا المرأة فى المجتمع ومن أهم هذه الدراسات :-

١. دراسة حامد عمار .[١٠]

تهتم هذه الدراسة بالبحث عن موقع المرأة العربية فى زحمة المفاهيم المشوهة ، حيث تناولت العديد من المفاهيم والمقولات ذات الأثر السلبى على فعالية دور المرأة فى قضايا التنمية كالقول بأن المرأة فتنة ، والاعتراض على عمل المرأة ، والثنائيات التعسفية بين الرجل والمرأة وأدوار كل منهما .

وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المفاهيم المشوهة والمناخ الذكورى الذى سيطر على الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية يقف وراء كثير من الفكر والمواقف حول قضايا المرأة ، وعليه أوصت الدراسة بمراجعة كثير من المفاهيم والاتجاهات المتعلقة بالمرأة .

٢. دراسة فاطمة فوزى .[١١]

تركز هذه الدراسة على العوامل التى أدت إلى غياب إنسانية المرأة تاريخيا والتى حاولت إعادة تأويل الفكر الذى عالج قضية المرأة فى ضوء التراكم التاريخى والأبعاد الاجتماعية والتعليمية .

وتناولت الدراسة مفهوم إنسانية المرأة فى ضوء مرجعية اسلامية كما بحثت الظروف الاجتماعية والموضوعية التى ساهمت فى سلب المرأة إنسانيتها عبر مراحل التاريخ المعاصر منتهية إلى نقد الفكر الذى عالج قضية المرأة ونوعية التعليم المقدمة للبنت من منظور إنسانيتها عبر تاريخ التعليم الحديث ، وحددت العوامل التى تعمل على تغييب إنسانية المرأة فى مجموعتين :-

- ◆ عوامل ذاتية تتمثل فى جملة الأفكار الكامنة فى ذهنيات أفراد المجتمع والتى تحط من قيمة المرأة الإنسانية .
- ◆ عوامل خارجية وأبرزها عزل المرأة عن مجريات الحياة الاجتماعية بأى صورة حتى ولو كانت الحماية ، والتقصير فى إعداد الفتاة لمختلف أدوارها الحياتية .

وأوصت الدراسة بالبحث فى ذهنيات أفراد المجتمع عن الأفكار التى تحول دون الادراك الصحيح لإنسانية المرأة وتحديد جملة الأفكار الأكثر شيوعا .

٣. دراسة هبة سعد الدين .[١٢]

وتقدم هذه الدراسة رؤية اسلامية عن دور المرأة السياسى ، وتهدف إلى التعرف على موقف الاسلام من عمل المرأة السياسى فى محاولة لتأصيل رؤية واضحة تصبح أساسا للممارسة الفعلية على أرض الواقع ، وذلك من خلال بناء تصور كلى ونموذج معرفى للعمل السياسى للمرأة من منظور إسلامى .

وتناولت الدراسة فى هذا الإطار العديد من المفاهيم الاسلامية كالتوحيد والاستخلاف والسنن والمفاهيم المعاصرة كمفهوم حقوق المرأة ، ودور المرأة ، ومفهوم العمل ، كما تناولت مقومات العمل السياسى للمرأة كالأهلية والوعى ، ودور المرأة فى التنشئة على القيم السياسية ، والطبيعة السياسية للأسرة التى تكرس من خلالها قيما حضارية معينة ، وأشارت الدراسة إلى الانتفاضة الفلسطينية كمثال معاصر للتحرك السياسى مستندا على وحدته الأولى وهى الأسرة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :-

- ◆ عدم وجود تقسيم اجتماعى للعمل بين الرجل والمرأة فى التصور الاسلامى والعبرة بالأهلية والقدرة .

- كل امرأة فى المجتمع الاسلامى عليها مسئوليات سياسية حسب ظروفها منها ما هو واجب عليها فى دائرة الأسرة ومنها ما هو واجب عليها فى دائرة الأمة فلا تنفك امرأة عن ممارسة العمل السياسى بحال من الأحوال .
- أن كل امرأة مسئولة بقدر أهليتها وقدرتها وظروفها الاجتماعية عن تغيير تقاليد مجتمعها وظروفه ليستقيم لها وضعها فيه .

(جـ) دراسات اهتمت بقياس الاتجاهات نحو بعض قضايا المرأة [١٣] منها : دراسة أثر النوع والتخصص الأكاديمى على الاتجاه نحو عمل المرأة ودراسة مقارنة لأثر الثقافة على إتجاهات الشباب نحو عمل المرأة فى المجتمعين المصرى والسعودى ، ودراسة لاتجاهات طلاب وطالبات كلية التربية الأساسية نحو عمل المرأة فى المجتمع الكويتى ودراسة عن إتجاهات شرائح من المجتمع المصرى نحو عمل المرأة فى المجال العسكرى ، ودراسة لاتجاهات المتعلمين نحو عمل المرأة فى مصر .

كما هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على اتجاهات المرأة نحو بعض قضاياها مثل إتجاهات المرأة نحو المهن الصناعية ، وممارسة العمل السياسى ، والعمل اليدوى ، وإتجاهات بعض طالبات الجامعة متميزات الزى تجاه قضية عمل المرأة ، وإتجاهات الشباب الجامعى نحو التغير الاجتماعى .

ويتضح من العرض السابق للدراسات السابقة ما يلى :-

١. أن الدراسات المعنية برصد الاتجاهات نحو قضايا المرأة ركزت فقط على قضية العمل .
٢. أن معظم الدراسات التى اهتمت بقياس إتجاهات الشباب نحو المرأة ودورها فى المجتمع أجريت فى بيئات غير مصرية .
٣. أن نتائج هذه الدراسات وتوصياتها - على إختلافها - تحمل دعوات مباشرة لتكثيف البحث الهادف إلى استكشاف إتجاهات شرائح المجتمع المختلفة فى المجتمع المصرى نحو قضايا المرأة كأساس لمراجعة المفاهيم والتخطيط لتعديلها.

ويلاحظ كذلك أن هذه الدراسات لم تهتم برصد أبرز قضايا المرأة المعاصرة وموقف أطروحات الرؤى الفكرية المختلفة فى المجتمع المصرى منها وكذا استكشاف إتجاهات شباب الجامعة نحو هذه القضايا بغية التعرف على أكثر هذه الرؤى إنتشارا لديهم ومدى اختلاف هذه الاتجاهات باختلاف نوع التعليم وفعالية وسائط التربية (نظامية / لانظامية) فى بناء أنماط الوعى بهذه القضايا . وهو ما تسعى الدراسة الحالية إليه .

مشكلة الدراسة :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية :-

١. ما أهم قضايا المرأة المعاصرة ؟
٢. ما أبرز الرؤى الفكرية التى تناولت هذه القضايا فى الصحافة العربية ؟
٣. ما اتجاهات الشباب الجامعى نحو هذه القضايا ؟

٤. إلى أى مدى تختلف اتجاهات الشباب الجامعى نحو هذه القضايا باختلاف نوع التعليم (دينى / عام) ، والجنس (ذكر / أنثى) ، وطبيعة الدراسة (نظرى / عملى) ؟

منهج الدراسة واجراءاتها :

اعتمدت الدراسة فى محاولتها الإجابة عن التساؤلات التى طرحتها وكذا التحقق من صحة الفروض المواجهة لها على ما يأتى :

المنهج الوصفى التحليلى :

وذلك لرصد أبرز وأهم القضايا المتعلقة بالمرأة فى الصحافة فى فترة التسعينات وكذا المؤتمرات الدولية أو العالمية فى نفس الفترة ، بالإضافة إلى تحليل دور الجامعة فى تنمية الاتجاهات المختلفة نحو المرأة .

منهج التحليل الفلسفى :

وذلك لتحليل الكتابات الصحفية والرؤى الفكرية المرتبطة بهذه القضايا وتصنيفها إلى اتجاهات متنوعة حسب طبيعة موقفها من قضايا الدراسة ومنطقها فى التناول ، والمرجعية الفكرية لها .

بناء أداة " مقياس اتجاهات الشباب نحو قضايا المرأة المعاصرة " :

وذلك للتعرف على موقف الشباب الجامعى من هذه القضايا وأكثر الرؤى الفكرية تأثيرا على الشباب فى هذا المجال .

الإطـــــار النظرى

أولا : قضايا المرأة فى الصحافة ورؤى الفكر حولها :

تعد قضية المرأة من القضايا الحيوية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المعاصر ، إذ أنها ليست مجرد قضية بحث نظرى وفكرى ، بل أصبح كل ما يرتبط بالمرأة من أعراف وتقاليد وتشريعات مجالا للصراع الحضارى ومحكا لاختبار عالمية المشروع العلمانى فى مقابل صلاح وصلاحية المشروع الإسلامى وعالميته [١٤] وتؤكد إهتمامات الصحافة والرأى العام على أن أهم القضايا المعاصرة للمرأة هى :-

١. المرأة والعمل السياسى .

يشير تاريخ المرأة السياسى فى مصر إلى أنها احتلت فى عهد الفراعنة مكانة رفيعة تكاد تعادل مكانتها اليوم فى أرقى المجتمعات الغربية ، وظل مركزها بين مد وجزر حتى عهد الفاطميين الذين حرموا صناعة الأحذية للسيدات كى يستوثقوا من عدم مغادرتهن البيوت .. ، فلما آلت مقاليد الأمور إلى الخديوى إسماعيل شهدت أوضاع المرأة بداية التحسن وفتحت المدرسة السنية وأبيح تعلم الموسيقى للبنات ، ثم دعا الشيخ محمد عبده إلى ضرورة منحها حقوقها الشرعية التى أقرها الدين وجاهر قاسم أمين بالدعوة إلى اصلاح وضعية المرأة وتحريرها ولم تثمر دعوته إلا عام ١٩١٩ . [١٥]

وعلى جانب آخر يؤكد التاريخ على أن مصر هى الدولة العربية الأولى التى نالت فيها المرأة حقوقها السياسية ، " فقد نص دستور عام ١٩٥٦ على الحق السياسى للمرأة المصرية فى مادته (٣١) وفى نفس العام صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الذى ينظم مباشرة الحقوق السياسية ، وقضت المادة (٤) من القانون بأنه يجب أن يقيد فى جداول الانتخابات كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية وجاء دستور ١٩٧٩ مؤكدا الحقوق السياسية للمرأة ومدعما لدورها فقضى فى مادته الحادية عشرة أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، ثم جاء القانون (٤١) لسنة ١٩٧٩ ليلزم المرأة أن تقيد نفسها فى جداول الانتخابات فلم يعد الأمر متروكا لاختيارها ". [١٦]

وتحرص القيادة السياسية على ضرورة مشاركة المرأة انطلاقا من أهمية دورها إذ أكد الرئيس فى لقائه مع قيادات الحزب الوطنى على أن المرأة المصرية لها مكانتها واحترامها وأشار إلى أن العائلة المصرية لها قيمها التى تقوم على تقدير دور المرأة وأنه لا يوجد أى تفرقة فى فرص العمل السياسى بين الرجل والمرأة . [١٧]

وعلى الرغم من أن الأوضاع السياسية للمرأة المصرية قد شهدت تحسنا إلى حد ما فى النصف الثانى من القرن العشرين إذا ما قورنت بالفترة السابقة ، إلا أن الواقع المعاش للمجتمع المصرى وما يشهده من " تحولات داخلية وما يمر به من ظروف المرحلة الانتقالية نحو اقتصاديات السوق وتشجيع الملكية الخاصة ، والتراجع النسبى لدور الدولة أفرخ مناخا شهد أخطار البطالة والمخدرات والتشرد والجرائم غير المسبوقة بالإضافة إلى مضاعفات الإنفجار السكانى وأزمة التعليم والتمزق الثقافى وتلوث البيئة " [١٨] مما يستدعى تفعيل مشاركة المرأة فى مواجهة هذه التحديات إذ أن واقع مشاركة المرأة سياسيا مازال يشهد تدنيا تؤكده الدلائل التالية :-

- انخفاض نسبة القيد والمشاركة فى الانتخابات ، حيث تشير الاحصائيات إلى أن عدد المقيدين فى جداول الانتخابات (٢٢) مليونا منهم ٣,٨ مليون فقط من النساء ارتفع فى عام ١٩٨٩ إلى (٥) مليون ، إلا أن عدد المشاركات لم يتعد ٧٪ من نسبة المقيدات ، وفى عام ١٩٩٠ بلغ عدد المرشحين فى مجلس الشعب (٢٦٧٦) مرشحا منهم (٤٢) مرشحة فقط . (١٩)
- نص القانون (٤١) لسنة ١٩٧٩ على تخصيص (٣٠) مقعدا للمرأة فى مجلس الشعب ثم ألغى لعدم دستوريته سنة ١٩٨٧ وانتخفضت مقاعد المرأة إلى (١٨) مقعدا ، وفى عام ١٩٩٠ إلى (١٠) مقاعد ، وفى مجلس الشورى كانت تمثيل السيدات ٤,٧٪ فى نفس العام ، وفى المجالس المحلية انخفضت النسبة من ١١,٢٪ عام ١٩٧٩ إلى ١,٢٪ عام ١٩٩٣ . (٢٠)
- على مستوى الأحزاب السياسية تشير الأرقام إلى محدودية تمثيل المرأة فى المكتب السياسى للحزب ففى حزب الوفد هناك ثلاث سيدات ممثلات فى اللجنة العليا للحزب من بين (٥٠) عضوا ، وفى الحزب الناصرى سيدتان فقط من ٧٢ عضوا فى اللجنة المركزية ، وفى حزب التجمع ثلاث عضوات من مجموع ٦٤ عضوا فى الأمانة العامة للحزب ، كما شهد تمثيل المرأة فى مجالس المحافظات انخفاضا واضحا حيث كانت نسبة التمثيل ٢٢٪ فى عام ١٩٧٩ ثم انخفضت عام ١٩٨٣ إلى ١٥٪ فى حين وصلت النسبة ٤٪ فى عام ١٩٩٢. (٢١)
- فى مجال التنظيمات النقابية زاد تمثيل المرأة إلى الضعف ولكن على مستوى النقابات العامة والاتحاد العام تتضائل نسبة تمثيل المرأة بصورة كبيرة فهناك (٢٣) نقابة عامة تمثل مهنا مختلفة ولم تصعد المرأة سوى فى (٤) نقابات عامة وفى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم تمثل المرأة على الإطلاق . (٢٢)
- لم تعين المرأة فى السلك القضائى على الرغم من أنها تسهم فى سن القوانين فى مجلس الشعب وعلى منبر الجامعة مما يعتبره البعض دلالة على تدنى التشريعات فى سياسة التعامل مع أوضاع المرأة وقضاياها . (٢٣)

والتدنى فى مستوى المشاركة السياسية للمرأة الذى تؤكده تلك المؤشرات وتزامنه مع التشريع الذى كفل لها حق ممارسة العمل السياسى يحيلنا إلى البحث فى الأسباب التى تعوق أو تؤدى إلى عزوف المرأة عن المشاركة السياسية والتى تتمثل فى :-

١. السلبية الموجودة فى المجتمع ككل نحو العملية الانتخابية .
٢. عدم الشعور بالمسئولية وضعف برامج توعية المرأة وتفشى الجهل بين النساء .
٣. حداثة إشتراك المرأة فى الحياة النيابية والتى بدأت منذ ١٩٥٧ وأصبح القيد بالنسبة لها فى جداول الانتخابات إجباريا منذ ١٩٧٩ .
٤. تزايد نسبة الأمية بين الإناث والتى بلغت ٦٢,٥٪ بالمقارنة بنسبة ٣٧,٥٪ بين الذكور فى ١٩٨٦ وقد بلغت نسبة تناقص الأمية بين الرجال فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ ٢٠٪ بينما بلغت نسبة تناقص الأمية بين الإناث ١٥٪ فقط .
٥. ازدياد نسبة تسرب الفتيات من التعليم .

٦. عدم وجود تنظيمات تضم مختلف الهيئات والجمعيات والمنظمات العاملة فى الحركة النسائية تتولى التنسيق بين هذه المنظمات ونشر الوعى السياسى الكافى لدى المرأة وتكون فى مجموعها قوة ضغط تتجمع حولها المرأة. (٢٤)

٧. إنتشار بعض المفاهيم والمقولات المؤسسة فى أذهان أفراد المجتمع رجالا ونساء بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد التى تؤثر سلبا على وضعية المرأة ومشاركتها السياسية ، وتكرس أساليب التنشئة الاجتماعية تلك المفاهيم لدى الأجيال ، فبينما تنشأ المرأة على أدوار اجتماعية معينة تتمحور حول المجال الأسرى والاجتماعى ينشأ الرجل على أن دوره الأساسى هو المجال العام أو المجال السياسى .

٨. تأصل رؤى فكرية لدى فئات غير قليلة فى المجتمع تهمش المرأة تماما وتجعل البيت مكانها الطبيعى الوحيد وتبعدها - ليس فقط - عن المشاركة السياسية بل المشاركة بشكل عام وما تعكسه هذه الرؤى من تذبذب فى إتجاهات فئات أخرى نحو مشاركة المرأة فى العمل السياسى .

٩. ضعف التنظيمات الحزبية القائمة التى لا تمثل قواعد شعبية وضعف ثقة المثقفات فى تأثير العملية الانتخابية على القرار السياسى ، وتراجع فكرة المرأة عن ذاتها - فى الفترة الأخيرة - وتقديرها لدورها فى الحياة العامة .

وفى سياق الاهتمام العالمى بالمشاركة السياسية للمرأة ومواجهة المعوقات التى تحول دون فعاليتها أكد المؤتمر الذى عقده الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد فى بكين على ما يلى :(٢٥)

- أن يشترك الرجال والنساء على قدم المساواة فى صياغة السياسات الوطنية وتطبيقها .
- تمكين النساء من استخدام قدراتهن فى القيادة والإبداع فى التعبير عن القيم التى يتحلون بها .
- تعميق وتكثيف دور المرأة فى الحياة السياسية واضعين فى الاعتبار أن المعدل الحالى لإشتراك المرأة فى الحياة البرلمانية فى العام لا يتعدى ١١,٣٪ من البرلمانيين .
- دعوة الأحزاب السياسية إلى أن تضع فى حسبانها الخطة التى وضعها الاتحاد البرلمانى الدولى لتصحيح الخلل الحالى الذى يصيب إشتراك المرأة فى الحياة السياسية .
- توفير جميع الموارد التى تساعد على تمكين اشتراك المرأة فى الحياة السياسية وممارسة القيادة لصالح التنمية البشرية .
- العمل على الانضمام والتصديق والتطبيق الفعلى لاتفاقية منع التمييز بجميع أشكاله بين الرجل والمرأة (١٩٧٩) واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢) .
- وجوب توفير آليات برلمانية لقياس مدى اشتراك المرأة فى وضع نصوص القوانين وإقرار الميزانيات .
- اعتبار المؤتمر العالمى للمرأة مجرد خطوة متقدمة نحو وضع خطة طويلة المدى تهدف إلى إعادة التوازن داخل المجتمع .

♦ وجوب متابعة نتائج مؤتمر بكين وغيره من المؤتمرات وكذا متابعة الخطة التى وضعها الاتحاد البرلمانى الدولى لتمكين المرأة من الاشتراك فى الحياة السياسية وتوفير الموارد الضرورية لتحقيق هذا الغرض .

الإتجاهات الفكرية حول مشاركة المرأة السياسية :(٢٦)

من خلال ما شهدته الصحافة فى فترة التسعينات من جدل حول المرأة والمشاركة السياسية تذهب الدراسة فى تصنيفها لرؤى الفكر - حسب الاختلاف فى تناول القضية وتبعا للتنوع فى المرجعيات والمنطلقات ونمط الاستيعاب للمعطيات الحضارية والوجيهات المستقبلية - إلى معسكرين رئيسيين يضم كل منهما فصائل مختلفة يتم عرضها على النحو التالى :-

المعسكر الأول :-

وهو المعسكر الذى ينطلق - على اختلاف فصائله - من منحى الإسلامية ويدافع عن الأصالة والتراث ويضم :

(أ) نموذج الإحياء والتجديد .

ويستند فى نظرته إلى المرأة والمشاركة السياسية على جملة من الممارسات التى تمت فى عهد الرسول (ص) وفهم النصوص فهما يجسد الوعى بضرورة تلاءم المشروع الاسلامى مع معطيات العصر وظروف البيئة وينطلق من المبادئ التالية :-

♦ أن المرأة فى الإسلام إنسان كامل الإنسانية موفور الكرامة ومسئول مسئولية تامة ، وله شخصيته المستقلة . (٢٧)

♦ أن الدستور الذى وضعه رسول الله (ص) فى المدينة لتنظيم شئون المسلمين يؤكد أن المؤمنين متساوون فى كل شئ وهم جميعا رجالا ونساء يد على أعداء الإسلام مشاركون فى رفعة الإسلام وإقامة مجده . (٢٨)

♦ أن المرأة مطالبة مثل الرجل بأداء فرائض الاسلام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأن القرآن الكريم يحمل الجنسين معا الرجال والنساء مسئولية النهوض بالمجتمع وإصلاحه فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية . (٢٩)

♦ أن العمل السياسى للمرأة واجب شرعى يدخل إما فى فرض العين أو فرض الكفاية شأنها فى ذلك شأن الرجل ، فالرؤية الإسلامية هذه لا تعرف تقسيما للعمل بين الرجل والمرأة ، وأن العمل السياسى واجب من الواجبات المفروضة فى الإسلام ، فهو بذلك يتكامل من خلال مفهوم الواجب مع باقى المفاهيم الإسلامية مستنبطا القيم الإسلامية وأبرزها العدل ، ويتميز ذلك عن السياسة الوضعية التى تنادى بمشاركة المرأة السياسية من ناحية ارتباطه بالمصلحة العامة ونسبية تعريفها ، والفصل بين السياسة والأخلاق ، فالعمل السياسى فرض على المسلم يتحمل أعباءه إعلاء لكلمة الله فى أرضه واخلاصا فى العبودية .(٣٠)

♦ تأكيد فقهاء الإسلام على أن الدين الحنيف كفل للمرأة المسلمة كافة الحقوق السياسية حيث أباح لها أن تدلى بصوتها فى الانتخابات وأن تكون عضوا فى البرلمان وأن تعمل فى مجال القضاء والافتاء ، لأن المرأة قد يكون لها من البصيرة وحسن الرأى والتدبير فى شئون السياسة ما يعجز عنه كثير من الرجال . (٣١)

- أن الفهم الإسلامى يرى المشاركة النسائية فى العمل السياسى أوسع بكثير من مجرد التصويت فى الانتخابات كمؤشر لوعى ومشاركة جموع النساء إذ يتعدى ذلك إلى المشاركة فى صياغة الحياة السياسية اليومية ، وتبدأ بالوعى والاهتمام بقضايا المجتمع وتنمو بالانخراط فى هذه القضايا والاسهام فى إصلاحها . (٣٢)
- أن بيعة النساء للنبى (ص) بعد فتح مكة وثيقة لحقوق المرأة السياسية فى الإسلام ، ودليل رسالتها فى تنمية المجتمع ، وتطبيق عملى مارست فيه المرأة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل ، كما تأكد ذلك فى بيعة العقبة الأولى قبل هجرة الرسول (ص) .
- أن الأسرة وحدة أساسية من وحدات المعمار للكون وبناء جوهريا يتضافر مع غيره من البنى الاجتماعية فى تحقيق مقاصد الاستخلاف ، فهى إذا فطرة وسنة اجتماعية تحكمها العقود والفضل والتقوى ، ويمثل التوحيد دعامة أساسية فى فلسفة الأسرة فى الإسلام ، إذ أن الإسلام لا ينظم فقط العلاقة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة بل يجعل الصلة بينهما صلة توحد وتكامل مؤكدا على انسجام هذه الصلة مع الفطرة والغاية ، وهذه النظرة تؤهل الأسرة للقيام بوظائف سياسية تسهم فيها المرأة بشكل واضح إلى جانب وظيفتها الاجتماعية والإنسانية .(٣٣)

ومن ثم فإن رؤية هذا النموذج فيما يتصل بالمشاركة السياسية للمرأة تتمثل فى كون تلك المشاركة تكيفا شرعيا يوجب على المرأة ممارسة كافة أشكال العمل السياسى ماعدا الولاية العامة (رئاسة الدولة وقيادة الأمة) .

(ب) نموذج التشدد أو التطرف .

كان لانتشار تيارات التحرير الغربية ردود أفعال فى بعض دوائر الاسلاميين الذين تشبثوا بنموذج المرأة فى عصور التراجع ، وتأتى رؤيتهم لمشاركة المرأة السياسية ضمن سياق عام يعكس منطق التناول لقضايا المرأة ودورها والذى تعبر عنه المبادئ التالية :

- ينكر هذا النموذج أن هناك قضية للمرأة وتحريرها من الأساسى إذ أن وضع المرأة ومكانها الطبيعى هو البيت .
- التعلق بعدد من الشبهات الفكرية والتوسل بها يؤدى إلى الانتقاص من مساواة المرأة بالرجل فى تكاليف المشاركة فى العمل العام وفى العمل السياسى على وجه الخصوص وتمثلت هذه الشبهات فى تأويل بعض النصوص تأويلا يؤكد مذهبهم ومنها على سبيل المثال : (٣٤)
  - ◊ أن النساء ناقصات عقل ودين فى حين يؤكد الكثير من المتخصصين إلى أن هذا الوصف لا يشير إلى نقص فطرى لازم بل يرتبط ببعض الواجبات المتعلقة بالأهلية وهذا لا يتعارض مع قدرات النساء واللاتى عهد إليهن بأهم الصناعات وهى تربية الأولاد .
  - ◊ التفسير الشائع فى بعض دوائرهم لحديث رسول الله (ص) الذى ينفى الفلاح عن الذين ولوا أمرهم امرأة ، ونص الحديث الذى يرويه الامام أحمد عن أبى بكر رضى الله عنه أن نفرا قدموا من بلاد فارس فسألهم الرسول (ص) من يلى أمر فارس قالوا : امرأة فقال : " ما أفلح قوم يلى أمرهم امرأة " واستند

هذا الاتجاه على الحديث فى تحريم اشتراك المرأة فى العمل العام والعمل السياسى والولايات السياسية على وجه التحديد ، وأغفلوا أن المقام كان مقام الحديث عن الولاية العامة أى رئاسة الدولة وقيادة الأمة ولا خلاف على ذلك بين جمهور علماء المسلمين ، أما ماعدا هذا المنصب فولايات خاصة وجزئية يشترك الرجال والنساء فى حمل أماناتها والشبهة عندهم إنما جاءت من الخلط بين الولاية العامة والخاصة .

◊ أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل غافلين أن الإسلام خصص هذه الوضعية فى موضع بعينه كما تدل على ذلك الآية (٢٨٢) فى سورة البقرة والتى تدل على خصوصية المقام الذى تحدثت عنه الآية وليست بإزاء تمييز طبيعى دائم بحكم الجنس والنوع فى الشهادات بدليل اتفاق الفقهاء على اختصاص هذا الحكم بهذا النوع من الشهادات ، بل واتفاقهم على أن هناك مواطن لا يجوز فيها شهادة الرجال ولا تمضى فيها إلا شهادة النساء ، ولو كانت المرأة مجرحة فى شهادتها بإطلاق ؟! أفكانت روايتها للحديث النبوى وهى شهادة فى الدين ؟! وتوليها الافتاء وهى شهادة تبلغ فيها عن رسول الله (ص) شهادة مقبولة .

◊ أن عدم ولاية المرأة للقضاء كما ذهب بعض الفقهاء دليل على انعدام المساواة بين الرجل والمرأة فى الإسلام وعلى الأخص فى المشاركة السياسية فى حين تشير آراء المجتهدين إلى خلاف هذا الرأى معتمدين على :-

- أن ما لدينا من فى تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء هو " فكر اسلامى " وآراء فقهية واجتهاد فقهاء لأن القضية لم تكن مطروحة على المجتمع عندما ظهر الإسلام فليس لدينا نصوص دينية أصلا ومن ثم فإنها من مواطن الإجتهاد ومسائله .
- أن أقوال الفقهاء حول تولى المرأة للقضاء مختلفة باختلاف إجتهادهم فى هذه القضية ، ولقد دام إختلافهم فيها جيلا بعد جيل فليس هناك إجماع فقهى فيها .
- أن جريا على العادة فى العصور الاسلامية السابقة على عدم ولاية المرأة لمنصب القضاء لا يعنى تحريم الدين ولايتها لهذا المنصب .
- أن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولى المرأة للقضاء - فى غيبة النصوص الدينية التى تتناول هذه القضية كانت إختلافهم فى الحكم الذى قاسوا عليه توليها للقضاء ، فالذين قاسوا القضاء على " الامامة العظمى " التى هى الخلافة ورئاسة الدولة مثل فقهاء المذهب الشافعى منعوا توليها القضاء والذين أجازوا توليها القضاء عدا قضاء " القصاص والحدود " مثل أبى حنيفة وفقهاء مذهبه - قالوا بذلك لقياسهم القضاء على الشهادة فأجازوا قضائها فيما أجازوا شهادتها فيه أى فيما عدا القصاص والحدود ، أما الذين أجازوا قضائها فى القضايا مثل الامام محمد بن حرير الطبرى (٢٢٤-٣١٠هـ) فقد حكموا بذلك لقياسهم القضاء على الفتى ، فالمسلمون قد أجمعوا على جواز تولى المرأة لمنصب الافتاء الدينى وهو من أخطر المناصب الاسلامية فقاسوا للقضاء عليه وحكموا بجواز تولى المرأة كل أنواع القضاء .

- أن مشاركة المرأة السياسية ليست حقا قائما على رغبتها وإمكانياتها إذ لا يجوز إغفال حقوق الزوج فى الإذن لزوجته بالخروج أو ممارسة العمل وتلك حقوق شرعية تنظم بالاتفاق بين الزوج والزوجة وهى بعيدة عن أن تنظمها قوانين أو أن تطرح للمناقشة على ساحة الفكر وقلما تتدخل فيها السلطة .(٣٥)
- يشير خطاب هذا النموذج فيما يتصل بعمل المرأة بشكل عام والسياسى بشكل خاص على التقسيم الاجتماعى للعمل حيث تتحمل المرأة مسئولية الحياة الخاصة (الأسرة) والرجل يسعى فى طلب الرزق واسترداد الشريعة وإقامة الدولة .(٣٦)
- أن منطق هذا النموذج يقوم على " ثقافة المقاومة " حمل نفسه من خلالها مقاومة الفكر الوارد بأشكاله المختلفة (صهيونية وإمبريالية عالمية وعلمانية) إلا أن خطابه يتسم بالنصوصية والتقليد وبدلا من أن يكون التراث الفقهى نورا يهدى أضحى قيدا يكبل المرأة من خلال تركيزه على قضايا معينة مثل فتنة المرأة ، الحجاب ، وظيفة المرأة فى الأسرة ، دور المرأة فى الدعوة ، فقه العبادات للنساء ، ويضع المرأة فى مرتبة أدنى . (٣٧)

ومن ثم يتمثل موقف هذا النموذج من المشاركة السياسية للمرأة فى الرفض القاطع لمشاركتها نظرا لما استندوا إليه من فهم خاص لبعض النصوص .

المعسكر الثانى :-

وهو المعسكر الذى يرفع شعار النهضة والتنوير والتحديث بمضامينها العلمانية ويؤمن - على اختلاف فصائله (اليمين واليسار) بالعلمنة والوضعية مستندا على المبادئ التالية : (٣٨)

- رفض فكرة أن المرأة مكمل للرجل بل هى الند المماثل له فهى إنسان كامل لابد أن تتوافر له كل الحقوق ويتحمل كل الواجبات الخاصة بالمواطنة .
- الايمان بأن الفكر العقلى المؤسس على الاتجاهات المتحررة من أى قيود أو توجيهات دينية هو النموذج الأنسب لتحرير المرأة فى عصرنا الحاضر مؤكدا أن التراث الثقافى أوسع من الدين وأشمل إذ يدخل فى تكوين هذا التراث الفرعونية والهيلينية والقبطية والثقافة الشعبية ومنجزات العلوم والمعارف الإنسانية المعاصرة التى ساهمت فى إفرازها كل شعوب الأرض ، كما يتصل بها مواثيق حقوق الإنسان والبعد الدينى المتمثل فى التأويل العلمى الواقعى الذى يجعل من الفكر الدينى طاقة تحرر وتقدم لا عامل نقوص وتقوقع - مستندا على بعض التأويلات السائدة فى بعض دوائر الاسلاميين (خاصة تيار التراجع الذين يدعوا لعزل المرأة) فى تجنيب النموذج الاسلامى ضمن النماذج المطروحة لتحرير المرأة كى تخلو ساحة الفكر للنموذج الغربى ومرجعيته الفكرية .
- أن الخطاب العلمانى يركز فى رؤيته لقضايا المرأة على طبيعة الصراع مع الرجل وينادى بوجود تنظيمات نسائية للتعبير عن المرأة باعتبارها جماعة مصلحة ويختلف فى ذلك اليمين عن اليسار : فاليمين العلمانى ينطلق من العلمانية الوضعية التى تعنى النظر للأمور بما هى عليه ومن الخارج ، وكأن الواقع المعنى وموضوع الدراسة هو واقع أيدى وثابت لا يمكن تغييره وكأن انقسام المجتمع إلى طبقات على سبيل المثال هو طبيعة الأمور التى لا يمكن تغييرها وهكذا النزعة

النسوية التى تعزل قضية المرأة ومشاركتها السياسية عن قضية المجتمع هى وليد شرعى لهذه العلمانية الوضعية المحافظة .

أما الجناح اليسارى فى هذا المعسكر فيذهب إلى أن تحرير المرأة تحريرا شاملا هو عملية صراعية سوف تكتمل فى إطار تحرير المجتمع من كل ما يكبل حريته فى الانطلاق سواء كان ذلك قهرا استعماريا أو استغلالا طبقيا أو تميزا على أساس من الجنس أو اللون أو العقيدة وأن كون المرأة تختلف عن الرجل فى الوظائف الطبيعية التى تقوم بها لا يعنى أنها كائن أدنى ، بل يعنى أنها إنسان يقوم بمهمات إضافية لصالح المجتمع كله فى شكل حمل وإنجاب وهو ما ينبغى أن يلقى تقديرا من المجتمع فى شكل خدمات ولا يصبح عقبة فى طريق تقدم المرأة وتحققها الإنسانى والمهنى على كل المستويات سواء إختارت التفرغ لتربية الأبناء أو العمل بشكل عام أو العمل السياسى على وجه الخصوص وإن كانت التنمية الشاملة من وجهة نظر اليسار العلمانى تقتضى ضرورة استيعاب كل القوى القادرة على العمل والانتاج . ومن ثم فهو ينظر للواقع لا باعتباره ثابتا أو طبيعيا بل بإعتباره فى حالة حركة دائمة وعليه ينطلق فى تحريره للمرأة من ضرورة أن تكافح النساء جنبا إلى جنب مع الرجل وأن تدفع قوى التجديد والتقدم فى المجتمع من أجل نيل حقوقهن وحريتهن .

- أن حركة تحرير المرأة وفق هذا التصور لا تضع نصب عينيها نموذجا آخر للتحرر تتطلع إليه بل تسعى لكى تسهم المرأة فى تحرير نفسها فى سياق كامل للتحرر الوطنى والاجتماعى كما أنها لا تقدم أى ضمانات مسبقة لأن الضمانات سوف يخلقها أصحاب القضية أنفسهم فى إطار الكفاح وتوافر الديمقراطية .
- يعتبر هذا النموذج عمل المرأة خارج بيتها شرط استقلالها المادى ووعيها بذاتها ومجتمعها وضمان مشاركتها العامة والسياسية ، أما الأسرة فهى بنية أبوية تكرس القيم التقليدية المعادية للمرأة ويمارس فيها الرجل القهر على زوجته وابنته .
- يعد التعليم عنصرا أساسيا فى برناج اليسار العلمانى لتحرير المرأة وتفعيل مشاركتها فى العمل السياسى لأنه حق ، فضلا عن أنه يمثل القاعدة الأساسية للتنمية ولا فرق فى ذلك بين البنات والبنين .

ومن ثم فإن هذه الرؤية العلمانية على اختلاف تياراتها لم تضع أى قيود على مشاركة المرأة السياسية بل تفتح الباب لعمل المرأة السياسى على كافة المسارات والمستويات .

٢. المرأة والحجاب (زى المرأة) .

تعد قضية الحجاب (زى المرأة) من القضايا التقليدية ، إلا أنها ما تلبث أن تطرح طرحا جديدا كلما احتدم الجدل حول المرأة ووضعيتها ، وذلك لارتباطها بدلالات معينة تختلف باختلاف رؤى الفكر حول قضايا المرأة ونماذج تحريرها .

ونظرا لارتباط قضية الزى والحجاب بأبعاد اجتماعية وثقافية فضلا عن البعد الدينى والخلاف الوارد فى تفسير النصوص المقننة لهذا الأمر مما أفرز العديد من المرئيات الدينية حول هذه القضية فى إرتباط وثيق بينها وبين قضايا أخرى عديدة بعضها يهم المرأة وبعضها عام ، كالتطرف والإرهاب ، أدى ذلك بالإضافة إلى تعدد رؤى الفكر التى تستند إلى خلفيات غير دينية إلى وجود زخم هائل من النقاش والجدل

على ساحة الصحافة بشكل شبه دائم يصعب معه الحكم على أن هذه القضية من القضايا المعاصرة للمرأة كما يصعب معه أيضا الاستغراق فى تفاصيل كل إتجاه وحيثياته والذى يخرج بالدراسة عن دائرة التخصص أو يستهلك معالجة تبعد بالدراسة عن أهدافها وفق الاجراءات المنهجية لتناول القضايا .

إلا أن معيارية إختيار الباحثين لهذه القضية ترجع إلى امتداد أثرها وغزوها لمؤسسات التعليم على اختلاف مراحله وظهور ممارسات كانت ولازالت مثار خلاف ليس فقط بين رجالات الفكر الدينى والاجتماعى وإنما أيضا داخل الوسط التربوى ، الأمر الذى أدى إلى تضارب الآراء والممارسات التربوية المرتبطة بهذه القضية وما ترتب على ذلك من تشوش فى خلفيات النشئ وتذبذب فى إتجاهاتهم ، خاصة إذا كان الخلاف والتضارب على المستوى الرسمى بين بعض المسئولين فى المدارس والادارات التعليمية والوزارة كما يتضح من العرض التالى .

جدير بالذكر أن هذه القضية نالت إهتماما كبيرا فى الصحافة المصرية فى فترة التسعينات لسببين رئيسيين :-

الأول : إرتباطها بالبعد الدينى وإثارتها لكثير من المشكلات داخل الحرم الجامعى حول دخول المنقبات ، وإرتباطها بقضايا التطرف والارهاب ، وعلاقتها بالأعراف الاجتماعية والحرية الشخصية فى ارتداء الزى ، وصلتها بإثارة الفتن والاختلاط .

الثانى : قرار الزى المدرسى الذى صدر عن وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٤ . وأثيرت القضية حينما أصدر وزير التعليم قرارا بمنع ارتداء الطالبات - بمختلف المراحل الدراسية - الحجاب مشيرا إلى أن هذا الاجراء يهدف إلى منع تسلل أى فكر منحرف داخل المدارس ، وحسب المواصفات التى حددها القرار لزى الطالبات تمنع أى طالبة من وضع أى غطاء على الرأس إلا بعد أن يقدم ولى أمرها طلبا كتابيا بذلك إلى الادارة التعليمية المختصة للموافقة على ارتداء الطالبة غطاء للشعر لا يحجب الوجه وباللون الذى تحدده [٣٩] وجاء هذا القرار على أثر ضجة أثيرت حينما فرضت إدارة مدرسة قاسم أمين على تلميذاتها إرتداء الحجاب وإحالة مديرة المدرسة للتحقيق وظهور دوائر مؤيدة لمديرة المدرسة من المدرسين وأولياء الأمور على اختلاف مهنهم وانتماءاتهم ليتحول الأمر إلى قضية من القضايا المعاصرة للمرأة يحتدم الجدل حولها عكسته الصحافة المصرية من كافة جوانبه الرسمية والشعبية والدينية والقانونية .

وتمثلت ردود الأفعال حول قرار وزارة التعليم آنذاك فى العديد من الاتجاهات التى تعكس رؤى الفكر المتأصلة فى ثقافة المجتمع حول قضية الحجاب وشكل زى المرأة والتى تعرضها الدراسة فيما يلى :-

الإتجاه الأول :-

ويعبر عن المؤيدين لقرار وزارة التعليم والرافضين لحجاب المرأة بشكل عام وطالبات المدارس بشكل خاص وتتلخص المبادئ التى استند عليها أصحاب هذا الاتجاه فيما يلى :

١. أن جميع الآيات التى استخدمت لفظ الحجاب عدا واحدة ليس لها علاقة برداء المرأة ، والآية الوحيدة التى ورد بها لفظ الحجاب متصلا بزى المرأة هى قوله

تعالى " يأيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ، ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما " . (٤٠)
ويذهب أصحاب هذه الرؤية فى تفسيرهم لهذه الآية إلى أن الحجاب ليس فريضة على المسلمات عامة بل على نساء النبى حتى يتميزون عن نساء الجاهلية وسمات الإماء (٤١) منطلقين من منهج تاريخية النصوص وربطها بظروف المجتمع والبيئة التى ظهرت فيها لينتهوا إلى أن الحجاب غير ضرورى الآن (٤٢) وأن مساوءه لا تقل عن مساوئ التبرج ، والدعوة للحجاب هى دعوة للتخلف والرجعية تبعدنا عن ركب الحضارة الحديثة (٤٣)

٢. طرح مجموعة من الممارسات التى تؤكد مذهبهم من خلال التساؤلات التالية إذا كان الحجاب فرضا على نساء المسلمين فلماذا لم يخصص الرسول (ص) لهن مكانا بعيدا عن مجلس الرجال لعرض قضاياهن عليه ؟ ولماذا لم يفرض فى زمنه ساترا بين صفوف الرجال وصفوف النساء فى المساجد ؟ بل لماذا لم يخصص لهن وقتا للطواف وآخر للرجال ؟ (٤٤)

٣. أن ارتداء المرأة للحجاب يكشف عن أن وعيها بذاتها مازال يتمحور حول المفهوم المتخلف الذى يعتبر المرأة مجرد جسد يثير الفتنة ، فارتداء المرأة للحجاب يحمل مضامين وعى زائف حول نظرة المرأة لذاتها وقد أعلنت المرأة المصرية ثورتها عليه باعتباره رمزا لعبوديتها فى عصر الحريم . (٤٥)

٤. أن الهدف من القرار (منع حجاب الطالبات فى المدارس) تحقيق المصلحة العامة المتمثلة فى عدم دخول الأشخاص غير المرغوب فى دخولهم المدرسة وسط الطالبات (٤٦) فضلا عن أن القرار يعد حماية من الفوارق الاجتماعية التى تظهر آثارها بشكل واضح فى مؤسسات التعليم . (٤٧)

٥. أن القرار يراعى الاحتشام فى زى الطالبات ، وما تطلبه القرار من تحقق على ولى الأمر وموافقة الادارة التعليمية المختصة لا يعتبر قيدا على الحجاب . (٤٨)

٦. أن القرار يعد خطوة أساسية فى مواجهة التطرف داخل مؤسسات التعليم ومقاومة لثقافة الارهاب وحماية من الأفكار التى لا تتفق وسياسة المجتمع وأهدافه حيث أن " المتطرفين قد اخترقوا قطاع التعليم ووضعوا خطة وهدفا أساسيا للسيطرة على التعليم وبالتالى السيطرة على عقول (١٢) مليون ونصف مليون طالب وطالبة وهم الذين سيكونون عماد الوطن خلال (١٠ سنوات) من الآن ولو تمكنوا من تشكيل الطلاب حسب ما يريدون ستكون كارثة ، ولقد نجح المتطرفون فى التسلل ودفع العديد من العناصر التى تشبعت بأفكارهم إلى الالتحاق بكليات التربية ليضمنوا تخريج فئات من المدرسين المؤمنين بهذه الأفكار المتطرفة ليبثوها فى عقول التلاميذ ". (٤٩)
كما يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن هذه الممارسات تأتى ضمن مخطط يستغل الدين كوسيلة للوصول إلى أهداف دنيوية والوصول إلى السلطة ومن ثم فالمسئولية تفرض تلك المقاومة حفاظا على تماسك المجتمع ورقيه . (٥٠)

٧. أن القرار يمثل عودة الانضباط للزى المدرسى والذى افتقدته المدارس على اختلافها منذ سنوات والذى يعيد المساواة والتقارب بين الطلاب ويقضى على حالة الفوضى فى بعض مدارسنا وتحكم بعض المدرسين الذين يلزمون تلميذات

الابتدائى بالحجاب بما لا يتناسب مع صغر سنهن ، كما أنه يساعد على توفير البيئة الأخلاقية التى تسهم فى ارساء المساواة بين الغنى والفقير بما تعكسه من أثر نفسى يكرس الاحساس بالعدل بين الطلاب والالتزام والجدية والانضباط . (٥١)

٨. أن القرار يمنع خضوع الطالبة المصرية لسيطرة خارجية غير سيطرة ولى الأمر والتى تركز على الفهم الشكلى للإسلام وتختزله فى مظهر الحجاب ترتديه الفتاة فتنطبق عليها صفة الالتزام دون أن تكون قد استوعبت منهجه فى الحياة وأسلوبه الأخلاقى والاجتماعى ، وحتى لا يوهم البعض شعبنا المصرى أن مجتمعنا قد تحول إلى مجتمع اسلامى حقيقى لمجرد أن الغالبية الكبرى من النساء فيه لبسن الحجاب ، فالحجاب لا يعدوا أن يكون مظهرا لجوهر فإذا غاب الجوهر انعدمت قيمة المظهر . (٥٢)

الإتجاه الثانى :-

ويعبر عن الرافضين لقرار وزارة التعليم والمؤيدين لفرض الحجاب على المرأة بشكل عام وطالبات المدارس خاصة ، وجاءت رؤية هذا الاتجاه على مسارات متعددة شملت الأبعاد المختلفة لقضية الحجاب والتى جسدها الخطاب الصحفى تعبيرا عن الأطراف المعنية بقرار وزارة التعليم فى ارتباط وثيق بقضية الحجاب بشكل عام .

وعليه تعرض الدراسة رؤية هذا الاتجاه وفق تعدد المسارات التى عبر عنها خطاب الصحافة المصرية وقت صدور القرار وهى :

- **ثقافيا :** يؤكد هذا الاتجاه على أن الحجاب يعكس صلابة ووعيا فى مقاومة تيارات التغريب والعلمنة ، ويجسد رمزا لهوية الجيل ويعكس المفهوم الصحيح والوعى الحقيقى بالذات ، والاصرار على مواجهة التحدى ، والانحياز الواعى إلى معسكر الأصالة والحرية والعدل التى تمثل النسق الحقيقى لقيم المجتمع . (٥٣)
- **دينيا :** تمثلت ردود الأفعال المعبرة عن رؤية أصحاب هذا الاتجاه فى :-

١. بيان حكم الحجاب فى الإسلام والذى أكد أن الحجاب فريضة على كل مسلمة من أجل صيانة المرأة وعليها أن تلتزم بالتعاليم الإسلامية فى ملابسها وفى سلوكها العام ، ويعد الحجاب التزام وسلوك . (٥٤)
٢. التأكيد على أن التبرج ظاهرة جاهلية أبطلها الإسلام وأمر بالحجاب للحفاظ على المرأة لأن الحجاب صيانة للمرأة من ذوى القلوب المريضة والعيون الخائنة ، ومظهرا من مظاهر أنوثة المرأة ويعمل على سد باب الفتنة واغلاق أبواب الشيطان ويؤدى إلى احترام الناس للمرأة . (٥٥)
٣. تحديد شروط الحجاب أو الزى الاسلامى للمرأة فى كونه يستر جميع البدن عدا الوجه والكفين ، وكثيفا غير رقيق ، فضفاضا غير ضيق ، وألا يكون زينة فى نفسه ولا معطرا ولايشبه زى الرجال . (٥٦)
٤. بيان لجنة التقوى بالأزهر الشريف الذى نص على أن قرار وزارة التعليم " يفرض التكشف والسفور على النساء المسلمات " وحث الأبنة على عدم طاعة ولى أمرها إذا لم يوافق على الحجاب ، إذ أن ولى أمرها مخلوق ولا يستأذن مخلوق فى تنفيذ حكم الخالق وأن القرار على هذا النحو " هو قلب للأوضاع ويجعل تنفيذ حكم الله مشروطا باستئذان أحد خلقه " . (٥٧)

٥. وصف الجدل الدائر حول قضية الحجاب بأنه معارك وهمية حول قضية محسومة مجددين الدعوة لوقف القرار إذ أن النصوص الدينية واجتهادات الفقهاء والمفسرين تؤكد أن الحجاب هو الأصل وهو الملزم للمرأة المسلمة لستر عورتها وهى جسمها كله ماعدا الوجه والكفين وقدموا ستة عشر دليلا على مشروعية الحجاب . (٥٨)

٦. لم يقتصر الخطاب الدينى للحجاب على خطاب الاسلاميين وحدهم بل شمل الخطاب المسيحى الذى أكد أن المسيحية ترفض العرى وأن غطاء الرأس ملزم للنساء ، ولا يكف الآباء والقساوسة والشمامسة والقمامصة فى الكنائس عن دعوة النساء إلى الاحتشام مثلما يفعل الخطباء على المنابر لأنها من تعاليم السيد المسيح ، وتكررت دعوات الخطاب المسيحى إلى أنه ليس ضد الاحتشام وأن السفور دخيل على المجتمع ولا يقره أى دين . (٥٩)

♦ **شعبيا :** عبر عن هذا الاتجاه ردود فعل مضادة للقرار ظهرت بجلاء فى الخطاب الصحفى من خلال العديد من الرسائل إلى الصحف المصرية والمقالات فضلا عن الاستفتاءات التى أجريت ونشرت نتائجها والتى أكدت رفض نسبة كبيرة للقرار وإصرارهم على عدم الانصياع له ، مبررين الرفض والاصرار على الغاء القرار بأنه محاولة للقضاء على التوجه الدينى وتجسيدا لأيديولوجيا غريبة على المجتمع ، وافتئاتا على الحرية الشخصية فى ارتداء الطالبة ما تشاء وتقليصا لسيطرة ولى الأمر حين اشترط موافقة إدارة التعليم على ارتداء الحجاب وحقها فى تحديد اللون . (٦٠)
وتعبر هذه المواقف عن خلفية فكرية ومنطلقات معينة تعكس إتجاها فى التعامل مع قضايا المرأة تؤكد الاتساق الكامل بين هذه الفئات وبين الاتجاه المؤيد للحجاب والرافض للقرار على أساس من تصوره النظرى المشار إليه سلفا .

♦ **تعليميا :** شهدت العديد من مؤسسات التعليم العديد من الممارسات المتناقضة حيال قضية زى الطالبات وعلى الأخص الحجاب ، تمثلت فى رفض بعض المسئولين دخول المحجبات ، ورفض البعض المتبرجات لمؤسسات التعليم فضلا عن قرارات بإبعاد بعض المدرسات عن العمل التعليمى ونقلهم إلى وظائف أخرى بسبب زيهن بل وصل الأمر إلى إضراب الطالبات كما حدث فى مدرسة الطلائع بالمهندسين بسبب منع المحجبات دخول المدرسة إلى غير ذلك من الممارسات ذات العلاقة بالقضية والقرار والتى نشرت الصحافة كثيرا منها . (٦١)
ولقد ساعدت هذه الأحداث فى نقل القضية من سماء الفكر إلى واقع الممارسة داخل مؤسسات التعليم وعلى مشاهد النشئ فى المراحل المختلفة وما ترتب على ذلك من أثر تربوى واضح فى تأسيس وبناء أنماط الوعى واتجاهات الأفراد نحو المرأة وزيها .

♦ **وقضائيا :** شهدت ساحات المحاكم المختصة جدلا الاتجاه الأول المؤيد لقرار وزارة التعليم والاتجاه الثانى الرافض للقرار على أثر الدعاوى القضائية التى رفعت ضد القرار وامتد الجدل من خلال دفوع الطرفين إلى جوانب تعليمية وتربوية كالتى أثيرت حول التغيرات التى أجريت فى منهج التربية الدينية بالصف الثالث الابتدائى والخاصة بتعديل صور البنات والسيدات المحجبات فى طبعة ١٩٩٣ إلى

متبرجات فى طبعة ١٩٩٤ وإظهار سيدة فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب على أنها متبرجة . (٦٢)

هذا ويحول تعدد الدعاوى القضائية فى هذا الخصوص وتفاوت الأحكام دون متابعة القضية على المسار القضائى إذ كثرت القضايا المرفوعة من قبل الطالبات وأولياء الأمور والمدرسات وبعض مديرات المدارس وكذا فى مؤسسات التعليم العالى .

وأسفرت جهود الاتجاه المعارض لقرار الوزير رقم (١١٣) الصادر فى ١٧ مايو ١٩٩٤ والذى يضع قيودا على لبس الحجاب فى المدارس إلى صدور قرار جديد يعدل القرار السابق بعد ثمانين يوما من صدوره ، إذ صدر القرار رقم (٢٠٨) فى ١٦ أغسطس ١٩٩٤ الذى حقق معظم مطالب أصحاب القضايا مما جدا بالمحكمة الادارية العليا أن تصدر حكمها فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٤ والذى ينص على " أن قرار الوزير بعد تعديله لا يتضمن منعا للحجاب أو حظرا له أو وضع أية قيود على ارتدائه وأن القرار بعد تعديله نص على عدم جواز منع أية طالبة متحجبة من الانتظام فى الدراسة ، وأن القرار لا يمنع الفتاة متى بلغت سن التكليف الشرعى فى أية مرحلة من مراحل التعليم من ارتداء الحجاب وأن أجهزة الوزارة ملتزمة بمراعاة ذلك عند تطبيق القرار وأن ما يطلبه القرار من التحقق من علم ولى الأمر بارتداء الحجاب لا يعتبر قيدا أو حظرا على ارتدائه ولا يعد ذلك أن يكون من قبيل الاشراف على الطالبات فى العملية التعليمية والتربوية ". (٦٣)

الإتجاه الثالث :-

ويذهب أصحاب الاتجاه إلى أن ارتداء الحجاب سواء بالنسبة للمرأة أو طالبات المدارس مسألة ترجع بشكل أساسى إلى الحرية الشخصية ومن ثم يستوى أمام موقف أصحاب هذا الاتجاه الداعين لفرض الحجاب وكذا الداعين لمنعه إذ يعتبرون ذلك تعديا على الحرية الشخصية فى ارتداء الإنسان ما يلائمه والحجاب مسألة تدخل فى القناعة الشخصية ولا يتحقق بفرضه أو منعه وإنما يخضع للإختيار وليس للإجبار ، فالقانون لم يفرض زيا معينا على الناس ولكن الزم الناس بستر العورات ، ومسألة الإجبار على زى معين تتنافى مع أصول العدالة وتتعارض مع حقوق الإنسان . (٦٤)

٣. وثيقة زواج جديدة .

شهدت الصحافة المصرية إعلانا بشكل رسمى عند انتهاء اللجنة القومية للمرأة فى مصر من إعداد وثيقة الزواج الجديدة وطرحها للنقاش والتداول تمهيدا لاقرارها رسميا ، واعتبر العقد الجديد ثمرة لجهود بحثية مكثفة منذ صدور أول قانون للأحوال الشخصية فى مصر عام ١٩٢٠ إذ سبق هذا الإعلان جهود بحثية لمجموعة من المهتمات بشئون المرأة وضمان حقوقها حاضرا ومستقبلا وتبعهن فى ذلك الجمعيات الأهلية ذات العلاقة بأوضاع المرأة وقضاياها .

وأثير حول مشروع الوثيقة الجديد نقاشا شارك فيه رجال القانون واللجنة التشريعية بمجلس الشعب وعقدت حولها العديد من الندوات التى شارك فيها رجال الدين وأجهزة الاعلام والمتخصصون فى علم الاجتماع والقانون وعلم النفس والتربية . هذا ويتم عرض هذه القضية على النحو التالى :-

(أ) بواعث التفكير فى وثيقة جديدة :

وتتمثل بواعث هذا التفكير فيما يلى :

١. إنتشار ظاهرة الزواج السرى لدى شباب المدارس الثانوية على إختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الانفتاح على الخارج فى غياب دور الأسرة ووسائل الاعلام ، وانعدام دور المدرسة كمؤسسة أخلاقية ، وسوء مناهجها وتقليص دور الاخصائيات الاجتماعيات مما أدى إلى عدم فهم حدود العلاقة بين الشباب والفتيات إذ تشير الاحصائيات إلى وجود (١٢٠) ألف زواج عرفى فى عام ١٩٩٣. (٦٥)

٢. عدم ملاءمة الوثيقة وبنودها لمعطيات العصر إذ أنها لم تتغير منذ العصر العثمانى حيث كانت تصدر نتيجة (فرمانات) لا عن طريق أبحاث ودراسات تراعى تطور العصر والظروف الاجتماعية وتقنين التشاريع الاسلامية فى صورة تحقق العدالة لكل من طرفى الأسرة .(٦٦)

٣. كثرة المشكلات الاجتماعية التى تعكسها النزاع القانونى فى المحاكم إذ تؤكد إحصاءات الجهزة المركزى للتعبئة العامة والاحصاءات أن مصر شهدت (٤٧٩) ألف حالة زواج عام ١٩٩٣ ، وبلغت حالات الطلاق (٧٨) ألف حالة ، بينما سحلب تقارير إدارة الإحصاء القضائى بوزارة العدل أن هناك (١٢٥) ألف قضية طلاق ونفقة وحضانة أطفال تعرض على المحاكم سنويا . (٦٧)

٤. كثرة التحديات التى تواجد المرأة فى الوقت الحاضر وعدم وعيها بحقوقها وظهور تيارات رجعية فى نظرتها للمرأة وقضاياها ومحاولة شد المرأة إلى من قبل هذه التيارات . (٦٨)

(ب) الوثيقة الجديدة (الإجراءات الشروط) :

اشتملت الوثيقة الجديدة على مجموعة من التغيرات التى تمس الاجراءات الشكلية وكذا الشروط التى تمثل مضمونها ، ولما كانت الدراسة تسعى أساسا إلى تصنيف الإتجاهات الفكرية - رفضا وتأييدا - حول الوثيقة الجديدة فإن ذلك يقتضى عرض تلك التغيرات وما تحمله من شروط جديدة كمقتضى من مقتضيات هذا التصنيف ، وتأتى هذه التغيرات فى جانبين : (٦٩)

١. الإجراءات .

تقدمت اللجنة المشكلة من إدارة التشريع بوزارة العدل وأساتذة الجامعات المتخصصين فى الشريعة والقانون وبعض المستشارين لوزارة العدل بمجموعة من الملامح التى تحدد شكل الوثيقة الجديدة وتحدد بعض إجراءتها وهذه الملامح هى :

- يرفق بالوثيقة صورة شمسية حديثة لطرفى العقد والتأكد من أن الصورة لهما وتختم من المحكمة .
- يعتمد فى معرفة سن الزوجين على الوثائق الرسمية ولا يؤخذ بالتسنين .
- يرد فى الوثيقة بيان صريح عن خلو الزوجين من الأمراض الخطيرة والأمراض الوراثية وتذكر فيها فصيلة الدم والـ (R . H) حفاظا على حياة المواليد .
- ينص صراحة عما إذا كان الزوج لا يمانع فى أن تحصل الزوجة على العصمة لتستطيع تطليق نفسها .
- بيان يوضح أى زواج سابق (للزوج أو الزوجة) والزواج الحالى للزوج .

- توحيد رسوم وثائق الزواج دون النظر لقيمة المهر والمؤخر حتى لا يتهرب الطرفان من ذكره ويتسبب فى مشاكل فيما بعد .

٢. الشـــروط .

تضم الوثيقة الجديدة عشرة شروط إختيارية - ترى اللجنة - أنها صيغت بصورة متحضرة وراقية تحفظ لكل من الطرفين حقوقه دون إفتئات أى منهما على الآخر أو إهدار إنسانيته ودون تناقض مع الشريعة إذ يختص البند الثالث على اتفاق الطرفين على ما يلى :

- التزامهما بحسن المعاملة والمعاشرة والتعاون فى العمل ، ورعاية شئون الأسرة والمنزل وتربية الأبناء .
- التزام الزوج وحده بالاشتراك مع الزوجة فى توفير منزل مناسب للزوجية مستقل / مشترك / والتزام الزوجة وحدها بالاشتراك مع الزوج فى توفير المفروشات اللازمة .
- يلتزم الزوج بعدم الزواج بأخرى دون علم الزوجة أو دون موافقتها .
- حق الزوجة فى التعليم والعمل خارج المنزل .
- حق الزوج أو الزوجة فى العمل خارج مصر لفترة لا تزيد على ثلاث سنوات والزام الطرف الآخر بالموافقة مع مراعاة مصلحة الأبناء إن وجدوا ، وتوفير وسائل التعليم المناسبة فى محل الاقامة الجديد .
- حق الزوجة فى تطليق نفسها إذا تزوج الزوج بأخرى دون علمها أو دون موافقتها أو أساء معاملتها أو العشرة بينهما طبقا لاقرارها أو انفصل عنها مدة لا تقل عن ثمانية أشهر .
- التزام الزوج بالانفاق على زوجته وأسرته بما يتفق ومتوسط مستوى معيشة أسرة الزوجين وقت الزواج .
- التزام الزوجية وخاصة العاملة بالتعاون فى تحمل نفقات المعيشة للأسرة مع عدم الاخلال بالتزام الزوج بالإنفاق .
- التزام الزوج فى حالة تطليقه الزوجة - بغير رغبتها - بعد زواج استمر أكثر من خمسة عشرة عاما بالتنازل عن شقة الزوجية لها وأولاده منها - إن وجدوا - حتى بعد انتهاء مدة الحضانة القانونية .
- التزام الزوجة فى حالة تطليها لنفسها دون رغبة الزوج بالتنازل عن حقها فى مؤخر الصداق والنفقة بما فى ذلك نفقة المتعة .

(جـ) الاتجاهات الفكرية حول الوثيقة الجديدة :

أثار إعلان الوثيقة الجديدة جدلا حتى قبل إقرارها والعمل بها ، وأسفر التحليل لما كتب فى فترة التغطية الصحفية لهذه القضية عن الاتجاهات التالية :-

الاتجاه الأول :-

وهو الاتجاه الذى يضم أولئك الذين نادوا بضرورة تغيير الوثيقة القديمة ووضعوا تصورا لما يجب أن تكون عليه الوثيقة الجديدة شكلا ومضمونا كما يضم نخبة من قادة الفكر الدينى والاجتماعى وبعض رجال القانون والتربية الذين أيدوا مشروع الوثيقة ودافعوا عنها معتمدين فى ذلك على جملة من المنطلقات والأراء التى تمثل سندا

لشرعية التغيير ، وفعاليتها فى معالجة الكثير من المشكلات الإجتماعية والأسرية التى تعوق مشاركة المرأة وتقلص دورها فى المجتمع معتبرين مشروع الوثيقة بعدا من أبعاد النموذج الذى يطرحوه لتحرير المرأة وإصلاح وضعها . ومن أهم الركائز التى جعلت من الوثيقة ضرورة عصرية - اجتماعية وقانونية بل وشرعية - ما يلى :-

١. التزام مشروع الوثيقة الجديد التزاما كاملا بأحكام الشريعة وعدم خروجه عن أصول وأحكام الدين الحنيف فى شأن عقد الزواج الذى يتسم بطبيعة مدنية فهو عقد بين طرفين يتمتعان بأهلية كاملة ومتساوية وهو بهذا المفهوم يشجع الطرفين على الاتفاق على كل ما يدعم بناء العلاقة الزوجية على أساس من التفاهم والمصارحة [٧٠] ومن ثم فتضمين تلك الشروط والتى تجسد نماذج تعانى منها المرأة يمثل خط رجعة يحمى الحياة عندما تتعرض لأية مشاكل بين الزوجين وهى مسألة مارسها بعض علماء الاسلام مثل ابن تيمية الذى وضع شروطا تمنعه من الزواج بأخرى وتلزمه بحسن المعاشرة وفعل ذلك أيضا الشيخ رفاعة الطهطاوى . [٧١]

٢. أن الوثيقة تعمل على اختصار الاجراءات فى محاكم الأحوال الشخصية التى تشكو منها الأوساط النسائية والتى مر عليها أكثر من (٦٣) عاما دون تغيير . [٧٢]

٣. أن الوثيقة تصلح لجميع المجتمعات الحضرية والريفية والبدوية شريطة الوعى بكيفية استخدامها وأنها لا تحدث أى تغيير فى أى حق من الحقوق القائمة لأن بنودها غير ملزمة فإن لم يرغب الزوجان فى الاستفادة من هذه البنود يتم تجاهلها ويتبع العقد القائم حاليا . [٧٣]

٤. أن الوثيقة بما تتضمنه من شروط تعد حماية للمرأة من اتجاهات الردة حيث يعمل البعض على خلق مناخ عام يؤدى إلى حرمان المرأة من حقوقها أو إعاقتها عن ممارسة أدوارها بسبب عادات قديمة وتفسيرات خاطئة للقوانين الوضعية والسماوية . [٧٤]

٥. تعمل الوثيقة على تقنين العرف ووضع بنود تسهل على الطرفين التفاهم حتى لا تكون العلاقة بينهما مبنية على الصراع وإنما على اساس من التوازن الذى يدعم الاستقرار فضلا عن توعية المواطنين بحقوقهم الشرعية والقانونية وتشجيعهم على ممارستها . [٧٥]

٦. تحافظ الوثيقة على كيان الأسرة وتقضى على الأمراض الوراثية كما تساعد فى القضاء على زواج القاصرات وشهادات التسنين وحماية حقوق المرأة من الضياع .

٧. أن الوثيقة الجديدة تتلافى سلبيات الوثيقة القديمة أو الحالية والتى لا تحتوى على أى مضمون بخلاف الأركان اللازمة لصحة العقد كالإيجاب والقبول والمهر ومؤخر الصداق والشهود ولا تتيح للطرفين حق إدراج أى شرط يتفقان عليه ، كما أنها لا تشترط الكشف الطبى قبل الزواج فى الوقت الذى ظهرت فيه الأمراض المعدية والخطيرة والتى لا يعانى حاملها من أى مظاهر للمرض بما يهدد ليس فقط الطرف الآخر وإنما يهدد أيضا صحة الأجيال القادمة . [٧٦]

الاتجاه الثانى :-

وهو الاتجاه الذى يعبر عن تيارات الرفض لمشروع الوثيقة الجديد والتى تشير الكتابات الممثلة لخطابه فى الصحافة المصرية إلى إمكانية تقسيمه إلى تيارين :-

التيار الأول :

ويمثل الرفض القائم على قراءة متأنية لبنود مشروع الوثيقة ونقدمها دينيا وثقافيا واجتماعيا وقانونيا على ضوء معايير تعكس منطقا فكريا يجسد رؤيتهم للمرأة وقضاياها المعاصرة وما يصلح لتحريرها وعليه لم يأت رفضهم للوثيقة رفضا مطلقا وإنما دراسة لبنودها مما أسفر عن تأييد بعضها ورفض البعض الآخر ويتضح ذلك من خلال العرض التالى :-

١. أن مشروع الوثيقة يضم بنودا تعد مخالفات صريحة لشرع الله وانعدام قوامة الرجل ، كحق المرأة فى تطليق نفسها ، وحقها فى السفر للخارج دون موافقة زوجها ومن ثم تعمل على الاباحية والوقيعة بين أفراد الأسرة والتطاول على القوانين الشرعية (٧٧) يؤكد ذلك رأى دار الافتاء بأننا لسنا فى حاجة إلى تعديل وثيقة الزواج الحالية خاصة أن الشروط الواردة بها حقوق كفلتها قوانين الأحوال الشخصية ولا موجب لتدوين المقترحات الجديدة والتى تجسد سوء الظن بين طرفى الزواج . (٧٨)

٢. تعد الفلسفة التى يقوم عليها مشروع الوثيقة من خلال ما تهدف إليه من تحويل الزواج الذى يعد فى جوهره علاقة إنسانية بحتة بين ذات واعية وذات أخرى واعية إلى علاقة بين موضوع وموضوع أو بين شئ وشئ واختزال الزواج فى مجرد عقد مبرم بين شخصين هو عملية تبسيط تدل على احتقار النفس الإنسانية ، وعلى الرغم من ضرورة وجود عقد ما ، حيث أن الصراع طبيعة الحياة فإن العقد الحالى يمثل البداية والنهاية للزواج إلا أن العلاقة بين الزوجين متروكة لهما ينظمانها كيفما شاءا وفق الشريعة أو القانون أو العرف ، وقد يتدخل المجتمع من أونة لأخرى فى هذه العلاقة وهو حتما يؤثر فيها ويشكلها ولكنها تظل فى النهاية علاقة مركبة بين فردين . (٧٩)

٣. عدم تمشى منطق مشروع الوثيقة مع الثقافة السائدة لدى كثير من فئات المجتمع فالمشكلة فى النساء ذاتهن فأغلبهن على مستوى من الجهل بحقوقهن حتى الدينية ونتيجة لانتشار تيارات التشدد والتزمت رجعت المرأة للوراء إذ تكرست قناعة لدى كثيرات منهن بأنهن ناقصات عقل ودين وأن الله سبحانه وتعالى قد ميز الرجال عنهن . (٨٠)

٤. يعترف أصحاب هذا الاتجاه أن إضافة الشروط فى عقد الزواج جائز شرعا إلا أن الشرع هو معيار الحكم على أى شرط يضاف ، وعليه تأتى بعض بنود الوثيقة فى الإطار الشرعى الذى يحفظ للأسرة حياتها السليمة كالكشف الطبى ووضع صور للطرفين ومن ثم يجب سرعة البدء فى تنفيذها فى حين تأتى بعض البنود خارج هذا الإطار مثل حق المرأة فى تطليق نفسها دون موافقة الزوج إذ يعطى بعض الزوجات المتشددات الوسيلة لافساد الحياة الأسرية ، كما أنها تزيد حرص الطرفين على تحقيق إمتيازات والحصول على مكاسب على حساب الأخر من بداية الزواج مما يتنافى مع منطق المودة والرحمة الذى يمثل جوهر العلاقة الزوجية ويقتضى ألا تأخذ الشروط هذا الشكل الحاد والذى يمتد إلى تفاصيل تعد من الأسرار . وعليه طالب أصحاب هذا الاتجاه بإعادة دراسة الوثيقة بمعرفة أساتذة الاجتماع وخبراء التربية وأن تتبلور آرائهم بما يحقق مصلحة الأسرة فى ظل التشريعات السماوية . (٨١)

٥. أن الإضافات المزمع تقنينها فى مشروع الوثيقة غير عملية وغير قابلة للتنفيذ حيث لا يوجد جزاء على مخالفتها [٨٢] فضلا عن الانعكاسات النفسية للشروط والتى ستدفع الشباب لدوامة الأمراض النفسية [٨٣] وهروبهم من الزواج الشرعى إلى الزواج العرفى [٨٤] بفعل الأسئلة التى يبعث وجودها فى عقد الزواج على التشاؤم وسوء الظن وفضح الأسرار التى تطيح بالأسرة وتضيع بعض معالم الشريعة . [٨٥]

٦. تشير نتائج الدراسات الميدانية والتى طبقت على طلاب وطالبات الجامعة والمقبلين على الزواج إلى رفض مشروع الوثيقة الذى يفترض عدم الثقة ويحول الزواج إلى شراكة مالية ويجسد سيطرة المرأة على الرجل ، وكذا رفض الطالبات أن تكون العصمة بأيديهن لأن ذلك يلغى حق الزوج فى الطلاق مما يجسد نظرة المرأة لنفسها فى ظل الثقافة السائدة . [٨٦]

التيار الثانى :

ويمثله أصحاب رؤية رافضة لمشروع الوثيقة الجديد ضمن رفضهم للتغيير واتهام الداعين له بمعاداة ما ترسخ فى ذهنيات أفراد المجتمع من أفكار وقيم وعلى الأخص الاسلامية منها ومن ثم جاءت حيثيات رفضهم لمشروع الوثيقة أقرب إلى الشعارات أو المعارضة بلا تفنيد لبنود الوثيقة ونقدها نقدا يحتكم إلى مبادئ فكرية يمتد إلى ربط هذه البنود بسياقها الدينى والاجتماعى أو الثقافى مثلما فعل التيار الأول ، ومن أمثلة هذه الأحكام :

- قضية تغيير وثيقة الزواج الحالية قضية مفتعلة لالهاء الجماهير عن القضايا الحيوية وسحب إهتمامات الرأى العام مما يعانيه من مشاكل حقيقية .
- أن مصير مشروع الوثيقة الفشل لأنه مخالف لأنماط التنشئة الاجتماعية والعادات السائدة .
- أن الوثيقة غير منطقية وهى نتاج سئ لمؤتمر السكان فى ظل الهجمة الشرسة على مبادئ الشريعة . [٨٧]
- أن مشروع الوثيقة محاولة لعلمنة عقد الزواج وتقنين للعلاقات الزوجية خارج إطار الكتاب والسنة وهى لا تمنح النساء حقوقا جديدة بل هى عقد لخراب البيوت وهى ضد الطبيعة الإنسانية حولت الزواج إلى صفقات تجارية وأنها بذلك تؤدى إلى زيادة الأزمات المرتبطة بالزواج والأسرة . [٨٨]

٤. قضايا المرأة فى مؤتمر السكان .

تعد المؤتمرات العالمية التى عقدت فى التسعينات من هذا القرن إنعكاسا للإهتمام العالمى بقضايا المرأة كما تعد مرجعا لأكثر هذه القضايا حساسية وتأثيرا على الوضع المعاش للمرأة ودورها فى تنمية مجتمعها ، ورصدا للمشكلات التى تعانيها فى محاولة لتقنين صياغات تكرس نماذج ملائمة لتحريرها فى إطارها الإنسانى والتنموى .

ونظرا لأن هذه المؤتمرات تضم ممثلين لمعظم دول العالم على اختلاف عقائدها فإنها تسفر عن مواجهة تصل إلى حد التصادم بين مشروعات ونماذج ذات مرجعيات فكرية وحضارية متباينة تفرز بدورها ردود أفعال مختلفة تعبر عن قوى الفكر المتنوعة داخل المجتمع الواحد .

هذا وقد عقد فى القاهرة عام ١٩٩٤ المؤتمر العالمى الثالث للسكان والتنمية بغية التنسيق بين تحركات الأمم وتبادل الآراء والأفكار حول أكثر الموضوعات أهمية بالنسبة لمستقبل العالم كالتوازن الدقيق بين الإنسان والبيئة ، والعلاقة بين التزايد فى أعداد البشر والامكانات المتاحة ومستقبل الطفولة .

وفى هذا الإطار تناول المؤتمر العديد من القضايا أهمها :

* الصحة الانجابية للمرأة وحريتها فى اتخاذ قرار الإنجاب .
* انخفاض معدلات التنمية ودور المرأة فى ذلك
* التربية الجنسية .
* إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة
* الإجهاض .
* منع كافة أشكال العنف ضد المرأة
* تنظيم الأسرة وحماية صحة المرأة
* تمكين النساء من المشاركة فى صنع القرار على كافة المستويات .

ويشير استقراء الاهتمام الصحفى فى فترة انعقاد المؤتمر إلى أن قضية الإجهاض على الرغم من كثرة القضايا التى تناولها المؤتمر - هى القضية التى احتلت أكبر حيز من إهتمام الصحافة والرأى العام إلى درجة أوحت بتغير مسمى المؤتمر إلى مؤتمر السكان والإجهاض واختزال أعماله فى هذه القضية وحدها كما تبدى فى الخطاب الصحفى ، ويرجع إتساع المساحة التى احتلتها هذه القضية على خريطة الفكر فى الصحافة كقناة من قنوات التعبير إلى عدة أسباب أهمها :-

١. إرتباط قضية الإجهاض بعدد من المحاور الأساسية فى الفكر والوجدان العربيين على رأسها التشريعات الدينية . (٨٩)
٢. أن القضية تمس كل أسرة وكل امرأة مصرية ومصيرها الصحى والنفسى . (٩٠)
٣. البعد الأخلاقى لتقنين الإجهاض وما يترتب عليه من آثار سلوكية سيئة .
٤. إعتبار الإجهاض وسيلة فعالة فى خفض معدلات النمو السكانى فى بعض الدول إذ أن هناك (١٧٣) دولة فى العالم لم تبيح الإجهاض . (٩١)
٥. أن الإجهاض كان أكثر القضايا إثارة للجدل أمام مؤتمر السكان والبيئة . (٩٢)
٦. خطور قضية الإجهاض إذ أكد تقرير منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة على إجراء حوالى (٢٢) مليون عملية إجهاض سرية فى مختلف أنحاء العالم وإجراء حوالى (٣١) مليون عملية إجهاض بصورة قانونية وأن هناك (٢٥٠) ألف امرأة تموت سنويا أثناء إجراء هذه العملية التى يتم أغلبها فى الخفاء وعلى أيدى غير المتخصصين . (٩٣)
٧. تبنى بعض وفود الدول المشاركة فى المؤتمر فكرة الربط بين الإجهاض وحق المرأة فى حماية صحتها وحريتها الحنسية وإتخاذ قرار الإنجاب . (٩٤)
٨. ظهور بعض الممارسات الفعلية المرتبطة بالإجهاض فى بعض المؤسسات الطبية كعقد دورات تدريبية فى مراكز تنظيم الأسرة على إستخدام أحدث الأجهزة العلمية وطرق الإجهاض المبكر فى إشارة إلى التمهيد لتعميمها فى جميع المراكز . (٩٥)

الاتجاهات الفكرية فى الصحافة المصرية حول قضية الإجهاض :

أسفر الجدل الفكرى المحتدم فى الصحافة حول قضية الإجهاض عن الاتجاهات التالية :-

الاتجاه الأول :-

وهو الاتجاه العلمانى بجانبين اليمين واليسار الذى اتسمت رؤيته للقضية بالتحرر من أى معيارية دينية إذ أيد حق المرأة فى إجهاض نفسها دون قيد أو شرط ، وعبر عن هذا الاتجاه تلك الأفكار والرؤى التى تبنتها منظمات واتحادات وآراء فردية مستندين على المبادئ التالية : (٩٦)

١. النظر إلى المرأة كعقل قبل أن تكون جسد ، عقل يستطيع إتخاذ قراراته وإصدار الأحكام على العديد من الأمور الخاصة ومنها الإجهاض .
٢. حق المرأة فى اختيار المواقف الصالحة لها نفسيا فمن حقها إذا لم ترغب فى طفلها ولم يكن هناك المستوى الاقتصادى والتربوى المأمول له أن تتخلص منه .
٣. أن الإجهاض أمر واقعى فى مجتمعنا يعترف به كل الفئات وخاصة الأطباء ومع ذلك تصر بعض الدوائر على التعامل معه باعتباره غير موجود وبالتالى لن يدفع الثمن سوى الفقيرات اللاتى لا يستطعن الحصول على مستوى صحى أفضل .
٤. أن الإجهاض فى حد ذاته مفيد للمرأة فى حالات عديدة منها فشل العلاقات الزوجية ، وسوء حالتها الصحية .
٥. أن الإجهاض قد ساعد إلى حد كبير بالفعل على حل مشكلة التضخم السكانى فى معظم دول العالم المتقدم .
٦. أن الإجهاض يعد من مقتضيات حق المرأة فى الاستمتاع بالعلاقة الزوجية والمساواة بين الجنسين ورفض التمييز على أساس من الجنس خاصة فى حماية الصحة والحرية فى اتخاذ قرار الإنجاب .
٧. الاستشهاد بعدة ممارسات (٩٧) أفرزها الواقع الاجتماعى والاقتصادى لفئات مختلفة فى المجتمع المصرى تمثل تحديات تجعل من الإجهاض ضرورة قومية تقتضيها مصلحة المجتمع مجددين الدعوة إلى رجال الدين أن يجتمعوا على رأى واحد يستوعب واقع العصر وظروف المجتمع الراهنة ليجسد صلاحية الدين لكل زمان ومكان بصورة تطبيقية .

الاتجاه الثانى :-

وهو الاتجاه الاسلامى الذى يؤكد خطابه الصحفى على إنقسامه واختلافه حول قضية الإجهاض إلى ما يلى :-

التيار الأول :

وهو النموذج القائم على الاجتهاد فى تفسير النصوص الدينية وآراء الفقهاء ولا تتجسد رؤيته فى الرفض أو الإباحة المطلقة للإجهاض وإنما إباحته بشروط ، وعلى الرغم من الاتفاق بينهم فى إباحة الإجهاض بشروط إلا أنهم اختلفوا حول هذه الشروط إذ تجلى هذا الاختلاف بعد فتوى دار الافتاء " بأنه يجوز للمرأة لأسباب صحية أو أسباب نفسية أو اجتماعية الإجهاض فى الأسابيع الأولى من الحمل ، أما إذا لم تكن هناك ضرورة لذلك فعليها الحفاظ على جنينها ".

وتتضح رؤية هذا الاتجاه حيال القضية من خلال تحديد الأسباب الشرعية التى تتيح الإجهاض والتى تنحصر فى حالتين :-

١. الحفاظ على حياة المرأة .
٢. الخوف على الجنين .

وهذان السببان لا يتحققان إلا بالرجوع إلى الأطباء الثقات المشهود لهم بين الناس وذلك لأن الإجهاض فى حد ذاته جريمة إنسانية ينبغى الاحتياط لها وتحرى الدقة فى تحديد الأسباب الشرعية المعلومة والمحددة .

وعليه فإن الثابت عند الفقهاء والعلماء أن اسقاط الجنين يعد أن استقر فى الرحم حرام شرعا ما لم تكن هناك ضرورة طبيعة هى الخوف على حياة الأم يسبب استمرار الحمل أو الخوف من نزول الجنين مشوها عملا بقاعدة ارتكاب أخف الضررين وأهون الشرين . (٩٨)

وفى هذا الإطار عبر خطاب هذا الاتجاه عن المتابعة الدقيقة - وفق منهج واضح - لكل ما يتعلق بقضية الإجهاض من أبعاد كمقومات بناء الأسرة والحرية الجنسية والحد الأدنى لسن الزواج والبدائل المطروحة من قبل بعض وفود المؤتمر والتى لا تتمشى ولو فى مفهومها على ما يخالف ما أمرت به الشريعة الاسلامية وحرصت عليه سائر الشرائع السماوية وثبت فى قيم الأمم الاسلامية على مر العصور. (٩٩)

كما أكد على البعد التعليمى والتربوى فى بناء اتجاهات الأفراد من خلال الدعوة إلى نشر الثقافة الجنسية وأن يتم ذلك من وجهة النظر الاسلامية إذ أن القرآن الكريم يحتوى على كافة القواعد الأساسية لحياة جنسية مقبولة دينيا وصحيا للرجال والنساء على حد سواء . (١٠٠)

ولم يقتصر الخطاب الدينى الرافض للإجهاض وإباحته مطلقا على تلك الآراء والبيانات الصادرة عن المؤسسات الاسلامية بل شمل أيضا وجهات النظر المسيحية التى تلخصت فى :

- التأكيد على معارضة الإجهاض ووصفها اياه بأنه جريمة قتل وإباحته فقط فى حالة تعرض الأم للموت .
- الدعوة إلى التزام المؤتمر فى توصياته بالعنصر الأخلاقى وعدم تدعيم الأراء الداعية إلى حرية الشباب فى ممارسة الجنس خارج رابطة الزواج .
- أن الحل الحقيقى يكمن فى التوعية الفكرية والتقوية الروحية وهذا دور المؤسسات التربوية والدينية .
- أن الفاتيكان لن يعطى موافقته العلنية أو الضمنية على بنود الوثيقة الخاصة بقضية الإجهاض أو الصياغات التى تضعف العلاقات الأسرية أو تشجع على تحرير علاقات الأبوة من التقيد بالمعايير الأخلاقية . (١٠١)

التيار الثانى :

وهو إتجاه رفض الإجهاض مستندا على هذه القضية وارتباطاتها فى إبراز رغبة الدول المتقدمة فى إبعاد نظر المجتمعات النامية عن معالجة مشكلة السكان فى إطارها التنموى الصحيح ، وسعى إلى كشف أيديولوجيا مؤتمر السكان من خلال نقاط وأحكام لم تعكس نقاشا يمتد إلى أغوار قضية الإجهاض مثلما فعل النموذج الاسلامى الأول ، بل ارتكز على النقد الكلى الذى يذهب إلى أن المؤتمر ما هو إلا محاولة من قبل دول ومنظمات معينة لخلخلة النسق القيمى فى الدول الاسلامية يساندها فى ذلك بعض قوى الفكر الداخلية ذات الأصول العلمانية ، ومن الحيثيات التى إعتمدها أصحاب هذا النموذج لتأكيد رؤيته ما يلى :-

- أن الدول الغربية أرادت إفشال المؤتمر فطرحت القضايا الثانوية مثل الإجهاض وتقنينه لتشغل نظر المجتمعات النامية عن الهدف الأساسى للمؤتمر وهو تحقيق التنمية الصحيحة وعدالة توزيع الثروات والدخول داخل الوطن الواحد وفى العالم كله . (١٠٢)
- أن ممارسات بعض الدول الغربية تجسد منطقا معاكسا لما تعلنه من أهداف فهى تدعو إلى حماية صحة المرأة وتحريرها فى الدول النامية وتعقد لها المؤتمرات فى الوقت التى تستبيح نساء العالم الثالث فى مجال التجارب الطبية على الأدوية الجديدة تحت الإختبار . (١٠٣)
- أن محاولة تقنين الإجهاض وإباحته والزام الدول الاسلامية بذلك يأتى فى إطار نشر الفواحش وإنحلال الأخلاق الذى أصاب بعض المجتمعات الغربية خاصة فى العقود الأخيرة ، فضلا عن مسعاهم الحقيقى لتحديد نسل المسلمين وإبادة أكبر عدد من البشر منهم بدون حرب أو ضجة بل بوسائل مقننة يتبناها المجتمع وتشرف عليها الحكومات نفسها ، ودلالات طرح الإجهاض والسلوكيات المرتبطة به والمفاهيم الأسرية الغربية على الاسلام ما هى إلا تجسيدا لهذا المنطق وأساليب لتحقيق هذه الغاية . (١٠٤)
- أن ما يدور فى المؤتمر بخصوص الإجهاض وتحرير العلاقات الجنسية ومحاولة استدخال المفاهيم الغربية فتنة ومفسدة كبرى تهدف إلى هدم الأسرة الاسلامية التى تمثل العماد الطبيعى لبناء المجتمع ، وتسعي لأن تكون الغريزة الجنسية بلا ضابط فتتحول مصر والمجتمعات الغربية والاسلامية إلى غابة من الذئاب ويفقد الإنتماء وتضيع الهوية ، كما يريد للفتاة أن تسقط وهى فى مقتبل العمر من المستوى الإنسانى إلى المستوى الحيوانى ، ويؤكد ذلك سعى بعض الدول الغربية التدخل فى شئوننا الداخلية وربط المعونات الاقتصادية التى تقدمها لدول العالم الثالث بنتائج المؤتمر . (١٠٥)
- فى إطار هذا النقد الكلى الذى تبناه أصحاب هذا النوذج تم نقد قبول مصر لانعقاد المؤتمر على أرضها والتحذير من إعلان التوصيات المشبوهة كإباحة الإجهاض والشذوذ وغيرها من أهم عاصمة إسلامية لتلتصق بها وصمة مخالفة الشرائع واسقاط ما يحيط بالإجهاض من تجريم وعقاب فى البلاد الاسلامية وهى دعوة تتخر فى بنيان المجتمع وكيان الفرد على السواء ، بل فسر أصحاب هذا النموذج إستضافة القاهرة للمؤتمر بأنه محاولة لفك الأزمة الاقتصادية وعمل دعاية لترويج السياحة معتبرين قبول مصر لانعقاد المؤتمر الذى تجاهلته كثير من الدول جاء على حساب القيم الدينية . (١٠٦)

٥. قضايا المرأة فى مؤتمر بكين .

يعد مؤتمر بكين الذى عقد فى سبتمبر ١٩٩٥ من أحدث المحافل العلمية والدولية التى عكست اهتماما بالقضايا المعاصرة للمرأة كما طرح العديد من قضايا المرأة غير المطروقة فى كثير من المجتمعات والتى شهدت أحداث المؤتمر بشأنها خلافا بحسب الطبائع الثقافية والتوجيهات الأيديولوجية لوفود الدول المشاركة فى المؤتمر .

ونظرا لكثرة القضايا التى تناولها المؤتمر فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول :

ويضم القضايا التى عولجت فى ثنايا قضايا الدراسة كالسكان وسبل تنظيم الأسرة ومشاركة المرأة فى صياغة السياسات الوطنية ومكانتها فى المجتمع ، وكذا القضايا التى تمحورت حولها الدراسات السابقة كالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة فى التعليم والعمل ، ومشكلات المرأة العاملة ، وتنمية المرأة الريفية .

النوع الثانى :

ويضم القضايا التى نالت تأييد المؤتمرين ولم يظهر الخطاب الصحفى بشأنها خلافا بين رؤى الفكر ومشاريع تحرير المرأة ومن أهم هذه القضايا :-

- دور المرأة فى التنمية حيث أشارت وثيقة المؤتمر إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى دولة رهن بتحسين المركز الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والقانونى للمرأة ودعت إلى ضرورة دعم الدول والمنظمات غير الحكومية لبرامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية وإعلان " كوبن هاجن " بشأن التنمية الاجتماعية وتشجيع البحوث التى تركز على أساليب العلاج لأوضاع المرأة والقضاء على كل أشكال التمييز بين الرجل والمرأة فى جميع الخدمات والحقوق والواجبات . (١٠٧)
- المرأة والبيئة إذ تعتبر المرأة من العوامل الأساسية التى تتعامل مع البيئة بوصفها أكثر تأثرا بصحة البيئة فضلا عن مسئوليتها فى كثير من الأقطار النامية عن مياه الشرب وجلبها من لأماكن بعيدة وحطب الوقود وإعدام الطعام ومع هذا لا يتم إشتراكها فى صنع القرارات الخاصة بالبيئة ، ومن ثم ينبغى على المخططين الاقتصادين والتربويين مراعاة البعد البيئى عند وضع برامج المشروعات وتوفير الإمكانات اللازمة لتوعية المرأة فى الريف والحضر . (١٠٨)
- إنتهاج وتنفيذ سياسات مستديمة لمواجهة ظاهرة فقر النساء ، إذ تشير الاحصاءات إلى ارتفاع نسبة الفقر بين النساء بسبب ضعف الفرص المتاحة لهن فى التعليم والصحة والتدريب ، والوصول إلى السلطة وتكريس الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة والتى تساندها القناعات المتأصلة لدى الأفراد ، وعليه يجب تعديل القوانين والممارسات الإدارية بشكل يضمن الاعتراف بحقوق المرأة ونصيبها العادل فى الموارد الاقتصادية وتمكينها من الحصول عليه وفى هذا الإطار تم التركيز على عدة عوامل من شأنها الاسهام فى مواجهة القضية منها :-

١. إجراء البحوث التى تستهدف القضاء على الفقر فى أوساط النساء ومعالجة الأسباب الهيكلية للظاهرة .
٢. دعم الحكومات لمشاركة المرأة فى المشروعات الاقتصادية المختلفة .
٣. وضع استراتيجيات تهتم باحتياجات المرأة والوفاء بها .
٤. دعم استفادة النساء من الخدمات التى تقدمها المؤسسات المصرفية والائتمانية .
٥. تعبئة جهود كل الأطراف المعنية بقضايا المرأة .
٦. التركيز على الفئات النسائية الأكثر حرمانا داخل المجتمعات المختلفة مثل الريفيات والمهاجرات والنساء المعوقات . (١٠٩)

- العنف ضد المرأة إذ أشارت التقارير الأوربية والأمريكية إلى أن ضرب النساء أصبح من الظاهرات المتفاقمة والتى تتزايد معدلاتها عاما بعد عام ، وتؤكد أحدث الاحصائيات فى هذا الصدد أن عدد النساء اللاتى تعرضن للضرب فى أمريكا عام ١٩٩٤ تجاوز (١٦٠) ألف امرأة بزيادة (٣٠) ألفا عن العام الذى سبقه [١١٠] كما أشارت التقارير إلى أن هناك بعض فئات النساء أكثر عرضة للتأثر بالعنف بوجه خاص مثل النساء اللاتى ينتمين إلى فئات تمثل أقلية واللاجئات والمهاجرات والنساء الفقيرات فى مجتمعات ريفية أو نائية والمصابات بعجز ، وتؤثر أعمال العنف ضد النساء سواء مورست داخل المنزل أو فى المجتمع المحلى إلى غرس وتنمية الخوف والشعور باتعدام الأمن فى نفس المرأة ، وتشكل عقبة أمام قدرة المرأة على التنقل وحصولها على مواردها ومزاولتها لأنشطة السياسة ، مما حدا بمشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى دعوة الحكومات والمنظمات الأقليمية والدولية والنسائية وغير الحكومية إلى تشجيع إجراء البحوث وجمع البيانات والاحصاءات عن مختلف أشكال العنف ضد المرأة واقتراح سبل مواجهتها بغية تحقيق المساواة وتأكيد الحقوق الإنسانية للمرأة وحرياتها الأساسية . [١١١]

وعلى الرغم من أن هذه القضية ضمن القضايا التى لم يختلف عليها إلا أن الصحافة شهدت جدلا كبيرا حول اتهام الغرب للأصوليين الاسلاميين باطلاعهم بدور كبير فى تكريس الضرب فأحد مظاهر العنف ضد النساء ، والدفوع التى أثبتت خطأ هذا الاتهام الناجم عن الجهل بالضوابط التى تحكم عملية الضرب التى وردت فى القرآن الكريم والظروف التى تقتضيها والكيفية التى تتم بها .

النوع الثالث :

ويضم مجموعة من القضايا الجديدة الأكثر حساسية وإثارة للثقافة الاسلامية والعربية ومن أهم القضايا ما يلى :-

- مطالبة الحكومات باجراء إصلاحات تشريعية وإدارية للمساواة بين الرجل والمرأة فى الميراث . [١١٢]
- إعتبار الزواج والأمومة من المصادر الأساسية لقهر المرأة فى محاولة لاستدخال أشكال أخرى للأسرة تختلف عن المفاهيم التقليدية التى تتشكل من أب وأم . [١١٣]
- حق المرأة المطلق فى أن تتحكم فى علاقاتها الجنسية فى كل مراحل عمرها بما فى ذلك الحق بإقامة علاقاتها الخاصة خارج إطار الزواج وكذا الحق فى أن تغير من هويتها الجنسية . [١١٤]
- تقليص سلطة الوالدين فى الاشراف على الأبناء فى المسائل الجنسية والتعليم الجنسى . [١١٥]

وأثار هذا النوع من القضايا جدلا عنيفا جاء على مسارين :

الأول : يتمثل فى جهود الوفود الرسمية الممثلة للدول الاسلامية فى المؤتمر والتى أسفرت عن تعديل فى كثير من الصياغات المرتبطة بهذه القضايا فى الوثيقة الختامية للمؤتمر فى مواجهة مع التيارات التى تبنت هذا الطرح .

الثانى : جبهة فكرية جسدها الخطاب الصحفى فى فترة انعقاد المؤتمر لم تعكس تباينا فى رؤى الفكر حول هذه النوعية من القضايا بل اتسقت هذه الرؤى فى موقفها

فى ســـابقة لم تحدث بشأن أى قضية من قضايا المرأة التى يتجلى فيها الصراع كأحد معالم المشروعات الفكرية المطروحة لنهضة المجتمع وتحديثه .

ولعل أبرز أســـباب هذا الاتساق هو تناقض هذه القضايا فى طرحها مع الشرائع الســماوية وثـقافة المجتمع وطبيعـته ، وفى سياق الرفض لهذه القضايا امتد النقد إلى أطروحات الـدول الغربية وأهدافها الرامية إلى تقنين طرحها والزام الدول المشاركة بها ، بل إمتد النقد إلى المؤتمر بشكل عام ويتبين ذلك مما يلى : (١١٦)

- أن وثيقة المؤتمر قد وضعت بإيحاء وتبن كامل من الغرب منطلقة من المفاهيم السائدة فى الحضارة الغربية مثل : الترانسفير ، النزعة التعاقدية ، النسبية المطلقة ، الصراع ، المنافسة ، وقوانين العرض والطلب ، وتغير مفهوم الأسرة ، والتمركز حول الأنثى ، والنظر إلى الأسرة على أنها خلية تقليدية من بقايا أشكال تنظيم اجتماعى قديم يجب تغييره ، ومثلت هذه المفاهيم الاطار النظرى الكامن خلف النموذج المطروح لإعادة تنظيم وضع المرأة فى المجتمع الغربى متجاهلا الأفكار المنتجة من بيئات ذات سـمات وجذور مختلفة ومن ثم فوثيقة المؤتمر تفتح المجال أمام الانحراف البشرى وأن العالم الاســـلامى ليس فى حاجـة إلى مثل هذه المؤتمرات .
- إذا كان تحرر المرأة الغربية هو ذلك الذى عبرت عنه وثيقة بكين فنحن لا نريده ورجعيتنا أنبل بكثير من ذلك التحرر ، إذ أن خطاب بكين يخلط بين مفهوم التحرر وبين تحطيم الأسرة والاتفلات ولا يحترم البيت ولا الزواج ولا الطفولة ، فى حين نفهم التحرر على أنه تخليص المرأة من الجهل والتخلف وصون كرامتها ومحاربة التقاليد التى تحط من قدرها والتعامل معها باعتبارها نواة الأسرة وخلية المجتمع الأساسية مع الحرص على حقها فى العلم والعمل .

وتكريسا لهذا الرفض اقترح رجال الدين وخبراء التربية والاجتماع عقد مؤتمر للمرأة العربية للرد على مؤتمر بكين والقاء الضوء على نتائج القيم التى يدعو إليها المؤتمر وتوضيح الفرق بين مضامين التحرر التى يحملها النموذج الغربى وبين التحرر الحقيقى .

ومن العرض السابق لقضايا الدراسة يتضح ما يلى :-

١. أن أهم القضايا المعاصرة للمرأة التى يعكسها إهتمام الصحافة والرأى العام وأحدث المؤتمرات العالمية هى القضايا الخاصة بزى المرأة وما يستند إليه من مفاهيم ، ومدى مشاركتها فى صياغة السياسات الوطنية ودورها فى مواجهة المشكلات السكانية والبيئية ، والقوانين التى تنظم حقوقها وتحمى حريتها فى إطار العلاقات الأسرية وكذا بعض القضايا الجديدة المطروحة من قبل المشروعات الغربية لتحرير المرأة كالقهر والعنف والفقر والثقافة والحرية الجنسية .
٢. أسفر تحليل الكتابات الخاصة بهذه القضايا فى الصحافة عن وجود ثلاث رؤى رئيسية تحمل نماذج مختلفة لوضع المرأة ودورها فى إطار تحريرها وتفعيل مشاركتها ومواجهة المشكلات التى تعوقها وهذه الرؤى هى : الرؤية الاسلامية المعتدلة (الوسط) ، والرؤية الاسلامية المتشددة ، والرؤية العلمانية التى تحمل فى داخلها إختلافا بين تياريها (اليمين واليسار) إلا أن هذا الاختلاف لم يعكس تباينا ملموسا بشأن قضايا الدراسة فى الخطاب الصحفى الذى اعتمدته الدراسة مرجعا توثيقيا فى التعرف على هذه الرؤى .

٣. أن من أهم مواطن الاتفاق بين الرؤى الثلاث - على إختلاف تناولها لقضايا الدراسة - التأكيد على عدم معالجة قضايا المرأة بمعزل عن القضايا المجتمعية ، وكذا تشخيص الأسباب الجوهرية لتدنى وضعية المرأة وضعف فعالياتها ممثلة فى الوعى الغائب لدى المرأة والاتجاهات السائدة والقناعات المتأصلة لدى أفراد المجتمع بمختلف شرائحه فى إشارة صريحة إلى مسئولية التعليم ووسائل الاعلام (المسموعة والمقروءة و المرئية) .

٤. أنه فى إطار الاحتكاك الحضارى والمؤتمرات العالمية التى تشارك فيها المجتمعات ظهرت دعوات لتحرير المرأة تطرح قضايا غريبة على ثقافة المجتمع وعقيدته كالحرية الجنسية والإباحة المطلقة للإجهاض وتقليص ولاية الوالدين فى الاشراف على الأبناء ، وكذا قضايا الميراث وغيرها من المفاهيم الأسرية . وعلى الرغم من إتفاق رؤى الفكر فى الصحافة حول خطورة هذه القضايا إلا أن امتداد أثرها فى ظل الكونية وعالمية البث يقتضى أن تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدور فعال فى تكوين قناعات ومناعة لدى أفراد المجتمع تحول دون إنتشار هذه الأفكار فى المجتمع بغية حفظ الهوية .

٥. يشير بحث القضايا التى شملتها الدراسة إلى توافر التشريعات الهادفة إلى تقنين وضع أفضل للمرأة ، وكذا توافر رؤى الفكر ونماذج التحرير المتنوعة وبالرغم من ذلك فإن مشكلة المرأة مازالت قائمة تفرض نفسها متى طرحت مشروعات الإصلاح ، مما يحيلنا إلى البحث فى جانب آخر هو جانب الوعى وبناء الاتجاهات وتعديلها ودور التعليم خاصة والوسائط التربوية عامة فى هذا الشأن .

ثانيا : التعليم الجامعى وتنمية اتجاهات الشباب :

يدرك العالم اليوم أن جهود التنمية وعوائدها تبدأ بما يصنعه البشر وتنتهى بما يعود عليهم من نواتج ، وأن المعيار الأول والأخير فى تقييم تلك الجهود التنموية هو ما يحدث للانسان من تحسينات فى مستوى معيشته ونوعية حياته وعلاقاته وحركته فى المجتمع . (١١٧)

وعليه فإن حضارة الأمم تقاس الآن بما تبذله من جهود وما تتخذه من سياسات وما يشيع بين أبنائها من قيم وطموحات ، وتصبح عمليات بناء وتشكيل اتجاهات الأفراد فى أى مجتمع مسألة ضرورية لابد منها خاصة فى المرحلة الراهنة والتى يؤدى سرعة التغير الاجتماعى فيها إلى شيوع الاضطراب والاختلال فى موازين التعامل الإنسانى ، وإلى اهتزاز معايير الحكم على أنماط السلوك (١١٨) ، الأمر الذى غدا معه عدد كبير من الأفراد - وبخاصة من الشباب - غير قادرين على التمييز الواضح بين ما هو صواب وما هو خطأ .

ومن هنا غدت عملية بناء وتشكيل اتجاهات الأفراد ووعيهم بقضايا المجتمع قضية اجتماعية وسياسية وعلمية خطيرة ، ذلك أن درجة الوعى الاجتماعى للفرد وما يحمله من اتجاهات تلعب دورا فعالا فى تحديد الإنسان لموقعه من الواقع المحيط به ، فكلما ارتقى هذا الوعى وتبلور فى إطار الرؤية الموضوعية للعلاقات القائمة بين أبعاد هذا الواقع ، كلما تزايدت احتمالات تغييره نحو الأفضل (١١٩) ولكن ما المقصود بالاتجاه ؟ وكيف يمكن اكتساب الاتجاهات المختلفة ؟ وما دور التعليم الجامعى فى تنمية الاتجاهات الايجابية عند الشباب الملتحقين به ؟

مفهوم الاتجاه وآليات اكتسابه :

يرى جرين " Green " أن الاتجاه " مفهوم يعبر عن محصلة استجابات الفرد نحو موضوع ذى صبغة اجتماعية ، وذلك من حيث مدى تأييد الفرد لهذا الموضوع أو معارضته له " . (١٢٠)

ويعرفه آخرون على أنه " الحالة العقلية التى توجه استجابات الفرد ، أو أنه تنظيم مستمر للعمليات الانفعالية والادراكية والمعرفية حول بعض النواحى فى المجال الذى يعيش فيه الإنسان " . (١٢١)

وباختصار فإن الاتجاه يشير إلى موقف الفرد قبولا أو رفضا لقضية أو موضوع معين ، سواء عبر عن موقفه هذا بالقول أو الفعل أو هما معا ، ويتشكل هذا الموقف فى ضوء المعلومات والمعتقدات التى يكتسبها فى المجال المحيط به .

ويقودنا هذا الفهم للاتجاه إلى وضوح فى الرؤيا حول مكونات الاتجاه والتى تشتمل على مكونات عقلية وأخرى عاطفية وثالثة سلوكية ، كما أن هذا المعنى يشير إلى أن الاتجاهات ليست فطرية ولكنها تكتسب من خلال وسائط التنشئة الاجتماعية المختلفة ، كما يتضح منه أيضا أن مسألة بناء الاتجاهات رهن بقدرة القائمين عليها على اختيار أنسب الظروف والمواقف التربوية التى تضمن نجاح عمليات غرس وتنمية الاتجاهات المستهدفة .

أما عن كيفية اكتساب الاتجاهات أو تعديلها فينقسم الدارسون والباحثون فى ذلك إلى فرق شتى ، فمنهم من يرى أن تكوين الاتجاه أو تعديله يمكن أن يتم باستخدام نظرية الاشتراط الكلاسيكى ، ومنهم من يرى أن الاتجاهات تكتسب بشكل آلى نتيجة الخبرة والتعلم حيث تتدعم اتجاهات الفرد نحو موضوع ما بقدر ما نزوده به من معارف ومعلومات وحقائق تتصل بهذا الموضوع ، بينما يذهب فريق ثالث إلى القول بأن عملية تكوين وتعديل الاتجاهات رهن بتزويد الأفراد بنماذج من الشخصيات البارة والمحببة إليهم مما يساعدهم على تكوين أو تغيير اتجاهاتهم بشكل يجعلها تتجه نحو التماثل أو التكافؤ مع اتجاهات هذه الشخصيات . (١٢٢)

وهكذا يمكن الاستفادة من وجهات النظر السابقة فى تلخيص أهم الطرق والأساليب التى يكتسب الفرد اتجاهاته من خلالها فيما يلى :(١٢٣)

١. التقليد والمحاكاة (Imitation) : والذى يقصد به نقل فعل شاهده الإنسان بصورة كاملة أو جزئية .
٢. الإيحاء (Suggestibilty) : ويقصد به سرعة تصديق الفرد وتقبله للأفكار والآراء دون نقد أومناقشة أو تمحيص ، خاصة إذا كانت صادرة عن شخصيات بارزة ، أو ذات نفوذ ، أو كان يعتنقها عدد كبير من الناس .
٣. التعزيز والعقاب (Rienforcemend & Panishment) : ويقصد بها مجموعة من الخبرات الانفعالية التى يعقبها أثر طيب أو غير طيب .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ، ما هو الدور الذى يلعبه التعليم الجامعى فى تنمية الاتجاهات الايجابية لدى الشباب ؟ وما هى الأساليب التى يمكن لهذا النوع من التعليم الاسهام فى بناء أو تعديل الاتجاهات بصفة عامة واتجاهات الشباب الجامعى نحو المرأة وقضاياها بشكل خاص ؟

آليات الجامعة وأدوارها :

يذهب فريق من علماء ومفكرى التربية إلى أن المؤسسات التعليمية ليست أداة تغيير ثقافى ، بقدر ما هى أداة للحفاظ على ما هو قائم ، فهى وسيلة المجتمع لتكريس القيم والاهتمامات والتصورات السائدة فى ثقافة المجتمع ، وهى كذلك مسئولة عن تدريب النشئ على التكيف والتوافق مع ثوابت الثقافة السائدة ، ويرى هؤلاء كذلك أن هذه المؤسسات وإن كانت قادرة على تنمية بعض مهارات المتعلمين ، إلا أنها لا تستطيع اكساب روادها القدرات الابداعية والابتكارية ولا حتى تعديل الاتجاهات السلبية التى سبق وأن تكونت لدى الفرد بفعل عوامل التنشئة فى مراحل العمر الأولى . (١٢٤)

ولعل هذا الطرح الفكرى المتنامى إلى جانب ما تشير إليه بعض دراسات علم النفس الاجتماعى من أن الإنسان يميل إلى التمسك بما هو مألوف لديه وبما اعتاده من قبل أو درج عليه بشكل يجعل تخليه عن عاداته وأفكاره القديمة أمرا يحتاج إلى قدر من الجهد والارادة والعزم ، ويتطلب منه كذلك قدرة على النظر فى الأمور نظرة تحليلية محايدة تمكنه من التمييز بين الحق والباطل . (١٢٥)

نقول أن هذه الآراء تخلق صعوبة أمام المنشغلين بالدراسة العلمية فى محاولتهم التأكيد على فاعلية مؤسسات التعليم فى تعديل وتدعيم الاتجاهات ، والتى تستند فى ذلك على وجهة نظر مغايرة ترى النظام التعليمى أحد أنظمة المجتمع التى تستهدف بجانب التأثير على المستوى المعرفى للفرد واكسابه الخصائص الثقافية العامة لمجتمعه ، خلق المواطن الصالح وإعداد الأفراد ليصبحوا قادرين على العمل بفاعلية ، وهى بذلك تشير إلى قدرة مؤسسات التعليم على التجديد الثقافى والتغيير الاجتماعى بما توفره من ظروف مواتية لتفجير الطاقات وتحدى أساليب الحياة التقليدية .

وتنطلق فلسفة التعليم الجامعى من هذه الرؤية ، حيث يؤكد قانون تنظيم الجامعات على أن الجامعة تستطيع المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم ، وأن تكون أداة فعالة لتصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المنافية للقيم العلمية للعصر الذى نعيش فيه (١٢٦) وهى بذلك تعد أداة من أدوات المجتمع لتحقيق عملية التنمية الشاملة ، حيث تتيح للشباب فرص الاختلاط والاحتكاك والاتصال والمناقشة إلى جانب ما تقدمه من معرفة متخصصة فى كافة جوانب الحياة ، وبذلك تضعف من سيطرة القيم التقليدية وتساعد الشباب على تبنى اتجاهات أكثر تقدمية .

هذا ويمكن أن تمارس الجامعة أدوارها فى تنمية وتعديل الاتجاهات من خلال المجالات الآتية :-

(أ) المجال المعرفى Cognition :-

ويتعلق هذا المجال بما يسمى بالتغذية المعلوماتية للفرد وتوسيع قاعدة المعرفة العامة والتخصصية ، وتزويد الطلاب بمعلومات جديدة ومتنوعة بحيث تساعده مجموعة المعارف التى اكتسبها على أن يكون مواطنا جديدا مبدعا ومفكرا وناقدا وصانعا للقرار .

والجامعة كبيت للخبرة المتخصصة تستطيع أن تقدم لطلابها الخبرات التعليمية الجديدة من خلال استحداث وسائط وأدوات تكنولوجية لعرض المعلومات والخبرات التعليمية ، كما وأنها تستطيع كذلك أن تتخير أفضل الأساليب الدافعة للتعلم برغبة وسعادة وعن وعى ، أى ببساطة تقديم معرفة ذات معنى عن طريق احداث الربط والتكامل والتفاعل بين المعرفة الجديدة وتلك التى سبق اكتسابها . (١٢٧)

ويتطلب ذلك تزويد الشباب بدراسات علمية واجتماعية صادقة عن كافة التيارات الفكرية والمذاهب والأيديولوجيات المختلفة ، حتى يستطيع تفهم حقيقة هذه التيارات والتعامل معها .

على أنه يلاحظ الآن وجود بعض المعوقات التى تؤثر على قدرة الجامعة فى هذا المجال منها - على سبيل المثال - سيادة الأسلوب التلقينى وفرص ما يسمى بالكتاب الجامعى كمرجع وحيد للمعرفة العلمية مما يحرم الطلاب من الاطلاع على نماذج معرفية متميزة ، ولذا بات من الضرورى التخلى ولو بشكل جزئى عن أسلوب المحاضرة التلقينية ، وادخال طرق واستراتيجيات جديدة مثل التعلم الذاتى والتعليم البرنامجى وغيرها .

(ب) المجال العقدى Belief system :-

ويقصد به مجموعة المعتقدات أو القيم الأساسية التى ينبغى أن ينشرها الطالب الجامعى ، والتى تتغلغل فى نفسه وتصبح بمثابة معايير تظهر فى سلوكه الظاهرى واللاشعورى .

وتستطيع الجامعة وفقا لهذا المجال أن تعمق القيم الأصيلة للمجتمع وأن تعمل على إزالة القيم السلبية التى تراكمت نتيجة سنوات القهر والاستعباد وغيرها من القيم الناتجة عن الاحباط وسطوة اللامركزية بجانب مساعدة الشباب على التمييز بين الغث والتمين من الأفكار وتشجيع ودعم الاتجاهات الفكرية والسلوكية الجديدة من خلال الانفتاح على المجتمع وعقد الندوات والمؤتمرات والأنشطة الطلابية المختلفة .

(جـ) المجال العاطفى Affection :-

ويقصد به عواطف ومشاعر المتعلمين وما يحملونه من تصورات عن أنفسهم وعن الجماعات المشاركة لهم فى الوجود الاجتماعى.

ولما كانت مدخلات الجامعة تتمثل فى الطلاب الواقعين فى مرحلة عمرية ذات طبيعة خاصة هى مرحلة الشباب المبكر ، حيث يتميز الفرد فيها بالحيوية والنشاط ويملك القدرة على التفكير والتصرف الحر ويمتلئ وجدانه بالمشاعر والأحاسيس ويزخر بالطموح والأمال والأحلام ، فإن تكوين هذا الطالب وتنمية اتجاهاته يتطلب الاهتمام بالجوانب النفسية له وتدعيم قدرته على التعرف على ذاته وملكاته وكذا قدرته على الاحساس بالانضباط ومراعاة الجدية فى السلوك ، وتشجيعه على ابداء الرأى بحرية ، وتبصيره بواجباته العملية والخلقية مما يجنبه مزالق التشتت والضياع ، أو الانخراط فى أعمال أو التشبث بقضايا تبدد طاقاته وذلك عن طريق تبنى الأسلوب العلمى فى عرض الأيديولوجيات والأفكار السائدة وتوضيحها أمام الطلاب ، وتأكيد دور القدوة الصالحة والواعية من أعضاء هيئة التدريس ، ذلك لأن ما لدى المعلم من علم وما يؤمن به من قيم وما يبديه من ملاحظات وما يتبعه من أساليب سواء فى التدريس أو التفاعل مع الطلاب يعوض الفقر فى مضمون المقررات ويثرى المعرفة وينمى الوجدان ويساعد الطالب على تمثل النماذج السلوكية قولا وعملا .

والسؤال الآن ما مدى نجاح الجامعة فى تنمية اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة ؟

هذا ما تحاول أن تجيب عنه الدراسة الميدانية .

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على اتجاهات الشباب الجامعى نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة وكذا الوقوف على أثر بعض المتغيرات فى تنمية وتدعيم هذه الاتجاهات ، مسترشدة فى ذلك بالفروض التالية .

الفروض الموجهة للدراسة :

١. لا توجد اتجاهات إيجابية لدى طلاب جامعة الزقازيق وطلاب جامعة الأزهر فرع الزقازيق نحو بعض قضايا المرأة المعاصرة.
٢. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات الجامعة فى اتجاهاتهم نحو بعض قضايا المرأة المعاصرة .
٣. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب جامعة الزقازيق وجامعة الأزهر فرع الزقازيق فى اتجاهاتهم نحو بعض قضايا المرأة المعاصرة .
٤. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب الكليات النظرية وطلاب الكليات العملية بجامعة الزقازيق فى اتجاهاتهم نحو بعض قضايا المرأة المعاصرة .

عينة الدراسة :

تكونت العينة الكلية للدراسة من ٦٠٦ طالبا وطالبة من كليات جامعة الزقازيق ، وطلاب جامعة الأزهر فرع الزقازيق موزعة على النحو التالى :

جدول (١) بيان توزيع أفراد العينة طبقا للجامعة وطبيعة الدراسة أو الجنس

الجامعة	جامعة الزقازيق	جامعة الأزهر فرع الزقازيق	الجملة
كليات نظرية	٢٤٤	١٨٤	
كليات عملية	١٧٨		
ذكور	٢١٢	١٨٤	
إناث	٢١٠		
الجملة	٤٢٢	١٨٤	٦٠٦

أداة الدراسة :

ولتحقيق هذا الهدف تم بناء أداة الدراسة وهى عبارة عن مقياس اتجاهات الشباب نحو قضايا المرأة المعاصرة (إعداد الباحثان) وتجدر الإشارة هنا إلى أن بناء هذه الأداة مر بالخطوات الأتية :

١. تحديد أهم القضايا المعاصرة للمرأة وذلك من خلال تحليل الكتابات الصحفية المتعلقة بقضايا المرأة سواء فى ذلك كتابات المفكرين أو وقائع المؤتمرات والندوات أو قادة العمل النسائى فى الفترة من (١٩٩٠ حتى ١٩٩٦) وقد انتهت عملية التحليل هذه إلى تحديد هذه القضايا فيما يلى :-

- المرأة والعمل السياسى المناسب
- القضايا المتعلقة بزى المرأة (الحجاب - النقاب)
- قضايا الثقافة والتربية الجنسية للمرأة .
- القضايا المتعلقة بحماية المرأة وتحسين أوضاعها مثل (الاغتصاب - الإجهاض - تنظيم الأسرة - وعقد الزواج الجديد - الميراث - العنف).

٢. صياغة مجموعة من العبارات الايجابية والسلبية التى تقيس اتجاهات الشباب نحو كل قضية من هذه القضايا ، وعرضها فى صورة استطلاع رأى للمحكمين حيث شملت الاستمارة ٩١ عبارة موزعة على الأبعاد الأربعة.

٣. عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء للتعرف على آرائهم حول القضايا التى تتضمنها ومدى صلاحية العبارات وملاءمتها لقياس ما وضعت تحته وكذا حذف وتعديل ما يرونه من عبارات .

٤. تعديل الاستمارة وفق آراء المحكمين وتطبيقها على عينة استطلاعية من طلاب كليتى الأداب والتربية بجامعة الزقازيق بلغت (١١٠) طالبا وطالبة .

٥. تعديل الاستمارة وفق نتائج العينة الاستطلاعية وبناء الأداة فى صورتها النهائية والتى اشتملت على ٦٦ عبارة تقيس القضايا موضوع الدراسة ، وتم تطبيقها على عينة الدراسة التى بلغت (٦٠٦) طالبا وطالبة من كليات الطب والصيدلة والهندسة والتجارة والأداب والتربية بجامعة الزقازيق ، وكذا طلاب كليات جامعة الأزهر فرع الزقازيق (اللغة العربية - الدراسات الاسلامية) .

ثبات وصدق المقياس :

١. ثبات مقياس اتجاهات الشباب نحو قضايا المرأة المعاصرة .

(أ) ثبات العبارات :-

تم حساب ثبات العبارات عن طريق حساب معامل ألفا لكل من الأبعاد الأربعة بعدد عبارات كل بعد على على حده وفى كل مرة كان يتم حذف درجات إحدى العبارات من الدرجة الكلية للبعد . فوجد أن قيمة معامل ألفا لكل عبارة أقل من معامل ألفا للبعد الذى تقيسه تلك العبارة ، أى أن جميع العبارات ثابتة لأن تدخل العبارة لا يؤدى إلى خفض معامل ثبات البعد الذى تنتمى إليه . فيما عدا العبارات ذات الأرقام التالية ١ ، ٧ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ (من البعد الأول) ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٦ (من البعد الثانى) ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ (من البعد الثالث) ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ (من البعد الرابع) وجد أن تدخل هذه العبارات يؤدى إلى خفض معامل الثبات ، وقد تم حذف هذه العبارات لتصبح الصورة النهائية للمقياس مكونة من ٦٦ عبارة (١٨ للبعد الأول ، ١٦ للبعد الثانى ، ٩ للبعد الثالث ، ٢٣ للبعد الرابع) .

(ب) ثبات الأبعاد :-

تم حساب معاملات ألفا للأبعاد الأربعة : المرأة والعمل السياسى ، زى المرأة ، الثقافة والتربية الجنسية ، حماية المرأة وتحسين أوضاعها ، فوجد أنها على الترتيب هى : ٠,٦٠ - ٠,٢٤ - ٠,٤٢ - ٠,٣٦ وجميعها دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) .

(جـ) الثبات الكلى للمقياس :-

وقد تم حسابه بطرقتين هما : طريقة معامل ألفا وكانت قيمته = ٠,٧٥ ، والثانية طريقة سبيرمان / براون للتجزئة النصفية وكانت قيمة معامل الثبات فى هذه الحالة = ٠,٦١ وهى معاملات ثبات مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) مما يدل على الثبات الكلى للمقياس .

٢. الصدق .

(أ) صدق المحكمين :-

حيث دلت نتائج استطلاع رأى المحكمين على صلاحية معظم العبارات وملاءمتها لقياس ما وضعت له فيما عدا عبارتين تم حذفهما من الاستمارة .

(ب) صدق العبارات :-

تم حساب صدق عبارات مقياس اتجاهات الشباب نحو قضايا المرأة المعاصرة عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذى تنتمى إليه ، فوجد أن جميع العبارات صادقة حيث أن جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠,٠١) .

(جـ) صدق الأبعاد :-

تم حساب صدق الأبعاد عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجات العينة الاستطلاعية على كل بعد من الأبعاد الأربعة (المرأة والعمل السياسى - زى المرأة - الثقافة والتربية الجنسية - حماية المرأة وتحسين أوضاعها) ودرجاتها الكلية على المقياس فكانت على الترتيب : ٠,٧٨ - ٠,٦٢ - ٠,٣١ - ٠,٦٠ وجميعها دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١).

تحليل النتائج وتفسيرها

أولا : النتائج الاحصائية لمقياس اتجاهات الشباب نحو قضايا المرأة

جدول (٢) بيان التكرارات ونسبها المئوية لاستجابات أفراد العينة

حول القضية الأولى : المرأة والعمل السياسي

رقم العبارة	مجـ ت موافقة	٪	لا أدرى	٪	مجـ ت عدم الموافقة	٪	الترتيب
١	٢٢٢	٣٦,٦	٥٠	٨,٣	٣٢٤	٥٥,١	١٣
٢	٢٢٤	٣٧	٢٨	٤,٦	٣٥٤	٥٨,٤	١٢
٣	٣٣٠	٥٤,٥	٤٢	٦,٩	٢٣٤	٣٨,٦	٤
٤	١٧٨	٢٩,٣	١٦٤	٢٧,١	٢٦٤	٤٣,٦	١٨
٥	٢٨٦	٤٤,٢	٤٦	٧,٦	٢٧٥	٤٨,٢	٦
٦	٤٣٢	٧١,٣	١٤	٢,٣	١٦٠	٢٦,٤	١
٧	١٩٠	٣١,٣	١٩٦	٣٢,٣	٢٢٠	٣٦,٣	١٦
٨	٢٨٦	٤٧,٢	٤٢	٦,٩	٢٧٨	٤٥,٩	٥
٩	٢٦٢	٤٣,٢	١٥٠	٢٤,٨	١٩٤	٣١	٧
١٠	٢٢٦	٣٧,٣	١٢٦	٢٠,٨	٢٥٤	٤١,٩	١١
١١	٢٥٠	٤١,٣	٨٨	١٤,٥	٢٦٨	٤٤,٢	٨
١٢	١٩٨	٣٢,٧	١٨٨	٣١	٢٢٠	٣٦,٣	١٥
١٣	١٨٤	٣٠,٣	١٤٨	٢٤,٤	٢٧٤	٤٥,٢	١٧
١٤	٣٥٤	٥٨,٤	٦٨	١١,٢	١٨٤	٣٠,٣	٢
١٥	٢٢٠	٣٦,٣	١٦٤	٢٧,١	٢٢٢	٣٦,٧	١٤
١٦	٢٣٤	٣٨,٧	٩٨	١٦,٢	٢٧٤	٤٥,٢	١٠
١٧	٢٤٤	٤٠,٣	١٤٤	٢٣,٨	٢١٨	٣٦	٩
١٨	٣٣٢	٥٤,٧	٥٨	٩,٦	٢١٦	٣٥,٦	٣
مجموع تكرارات	٤٦٣٤		١٨١٤		٤٤٣٨		
المتوسط	٢٥٧,٤٤	٤٢,٥	١٠٠,٨	١٦,٦	٢٦٤,٦	٤٠,٧	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :-

١. **يوجد انخفاض ملحوظ فى اتجاهات الشباب الايجابية نحو عمل المرأة السياسى** حيث بلغ متوسط ذوى الاتجاهات الايجابية نحو هذه القضية (٢٥٧,٤ طالبا وطالبة بنسبة ٤٢,٥٪) من جملة أفراد العينة التى بلغت (٦٠٦) طالبا وطالبة .

٢. **هناك تناقض واضح فى اتجاهات الشباب نحو عمل المرأة السياسى** فبينما يرى أكثر من نصف أفراد العينة أنه لا مانع من مشاركة المرأة فى العمل السياسى بشرط ألا يطغى على وظائفها الأخرى (٤٣٢ بنسبة ٧١٪) وأنه لا تزال توجد بعض التقاليد الجامدة التى تحول دون مشاركة المرأة بفاعلية فى العمل السياسى (٣٥٤ بنسبة ٥٨,٤٪) . وأن السبب فى تدنى مشاركة المرأة فى العمل السياسى يرجع فى المقام الأول إلى طبيعة المعارك الانتخابية التى لا تخلو من أعمال العنف والعصبية مما لا يشجع المرأة على الدخول فيها (٣٣٢ بنسبة ٥٤,٧٪) ، وأن طبيعة دور المرأة يفرض عليها المشاركة السياسية لكونها مسئولة عن غرس القيم والمفاهيم السياسية لدى أبناء المجتمع (٣٣٠ بنسبة ٥٤٪) .

تقف فئة أخرى موقفا مناقضا من هذه القضية حيث لا يتفق ٣٥٤ طالبا وطالبة بنسبة ٥٨,٤٪ من هؤلاء الشباب مع القول بأن عدم مشاركة المرأة فى العمل السياسى تعطيل لنصف قوى المجتمع ، ولا يوافقون كذلك على أن المرأة قادرة بما تتمتع به من مشاعر إنسانية على المشاركة فى العمل السياسى (٣٣٤ بنسبة ٥٨,١٪) .

٣. **هناك فئة غير قليلة من الشباب يترددون فى موقفهم إزاء عمل المرأة السياسى** وهذا يعنى أنهم لم يكونوا اتجاها واضحا بالقبول أو الرفض إزاء هذه القضية وما يرتبط بها من آراء . حيث تردد (١٩٦ طالبا بنسبة ٣٣,٣٪) فى اتخاذ موقف محدد إزاء الرأى القائل بأن المرأة تتمتع بقدرات عالية تؤهلها للعمل السياسى وأن عمل المرأة يمثل ضرورة تنموية تفرضها روح العصر (١٧٨ بنسبة ٢٧,١٪) .

جدول (٣) بيان التكرارات ونسبها المئوية لاستجابات أفراد العينة

حول القضية الثانية : زى المرأة

رقم العبارة	مجـ ت موافقة	٪	لا أدرى	٪	مجـ ت عدم الموافقة	٪	الترتيب
١	١٧٨	٢٩,٣	٤٢	٦,٩	٣٨٦	٦٣,٧	١٢
٢	٣٨٦	٦٣,٧	١٣٨	٢٢,٨	٨٢	١٣,٥	٥
٣	٧٨	١٢,٨	١٤	٢,٣	٥١٤	٨٤,٨	١٦
٤	٥٥٨	٩٢	٦	١	٤٢	٧	٢
٥	٥٧٢	٩٤,٤	٨	١,٣	٢٦	٤,٣	١
٦	٥٥٦	٩١,٨	٨	١,٣	٤٢	٦,٩	٣
٧	٢٧٢	٤٤,٩	١٧٢	٢٨,٤	١٦٢	٢٦,٧	٩
٨	٣١٤	٥١,٨	١٧٠	٢٨,١	١٢٢	٢٠,٢	٨
٩	١٣٠	٢١,٤	٢٤	٤	٤٥٢	٧٤,٦	١٥
١٠	١٥٠	٢٤,٢	٧٢	١١,٩	٣٨٤	٦٣,٤	١٤
١١	٣٢٤	٥٣,٥	٤٦	٧,٦	٢٣٦	٣٨,٩	٧
١٢	٢٥٠	٤١,٣	١٦٦	٧,٤	١٩٠	٣١,٣	١٠
١٣	٤٢٦	٦٨,٣	٦٠	٩,٩	١٣٢	٢١,٨	٤
١٤	٣٣٦	٦٢	١٢٤	٢٠,٥	١٤٦	٢٤,١	٦
١٥	٢١٢	٣٥	٢١٤	٣٥,٣	١٨٠	٢٩,٧	١١
١٦	١٦٢	٢٦,٧	٣٢	٥,٣	٤١٢	٦٨	١٣
مجموع تكرارات	٤٩٠٤		١٢٩٦		٣٥٠٨		
المتوسط	٣٠٦,٥	٥٠,٦	٨١	١٣,٤	٢١٩,٣	٣٦,٤	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :-

١. **يوجد انقسام ملحوظ فى موقف الشباب إزاء القضايا والآراء المتصلة بالزى المناسب للمرأة فى هذا العصر** . حيث لم يكون موقفا واضحا من هذه القضية سوى ٣٠٦ طالبا وطالبة بنسبة ٥٠,٦٪ من أفراد العينة .

٢. **هناك اتجـــاه موجب وواضح حول الحجاب كـزى مناسب للمرأة المسلمة** . إذ يـؤكد (٥٧٢ طالبا وطالبة بنسبة ٩٤,٤٪) على ضرورة التزام المرأة بالحجاب كزى ملائم لها ، وأن المرأة المحجبة تنال كل التقدير والاحترام ممن حولها (٥٥٨ بنسبة ٩٢٪) ولذا فلا داعى للاعلام الموجه ضد الحجاب (٥٥٦ بنسبة ٩١,٨٪) .

٣. **هناك اتجاه موجب نحو قضية حرية المرأة فى اختيار الزى المناسب لها** حيث يرى ٣١٤ طالبا وطالبة بنسبة ٥١,٨٪ أن النقاب ليس هو الزى الشرعى وأن الحجاب غير ملزم ، وأن تعرض المرأة للمتاعب بسبب النقاب نوع من القهر واعتداء على حرية المرأة الشخصية (٣٢٤ بنسبة ٥٣,٥٪) .

٤. **هناك اتجاه سلبى ضد النقاب لدى فئة غير قليلة من الشباب** حيث يرى (٢٧٢ طالبا بنسبة ٤٤,٩٪) أن النقاب يعد نوعا من الرهبنة والانعزال وأن منع النقاب يسهم فى عدم تسلل المتطرفين إلى مؤسسات التعليم (٢٥٠ بنسبة ٤١,٣٪) ، وأن انتشار النقاب يرجع إلى رواج بعض الأفكار المتطرفة (٢١٢ بنسبة ٣٥٪).

جدول (٤) بيان التكرارات ونسبها المئوية لاستجابات أفراد العينة

حول القضية الثالثة : الثقافة والتربية الجنسية

رقم العبارة	مجـ ت موافقة	٪	لا أدرى	٪	مجـ ت عدم الموافقة	٪	الترتيب
١	٤١٦	٦٨,٦	٦٢	١٠,٢	١٢٨	٢١,٢	٣
٢	٤٤٤	٧٣,٣	٤٠	٦,٦	١٢٢	٢٠,٢	٢
٣	٣٦٠	٥٩,٤	٤٢	٦,٩	٢٠٤	٣٣,٦	٦
٤	٣٣٦	٥٥,٤	١٦٨	٢٧,٧	١٠٢	١٦,٨	٧
٥	٢٤٤	٤٠,٣	١٢٦	٢٠,٨	٢٣٦	٣٨,٩	٩
٦	٢٤٦	٤٠,٦	٤٤	٧,٣	٣١٦	٥٢,٢	٨
٧	٣٧٦	٦٢,١	١٠٠	١٦,٥	١٣٠	٢١,٥	٥
٨	٤٧٦	٧٨,٥	٣٤	٥,٦	٩٦	١٥,٨	١
٩	٤٠٢	٦٦,٣	٦٦	١٠,٩	١٣٨	٢٢,٨	٤
مجموع تكرارات	٣٣٠٠		٦٨٢		١٤٧٢		
المتوسط	٣٣٦,٧	٦٠,٥	٧٥,٨	١٢,٥	١٩٣,٦	٢٧	

يتضح من الجدول السابق ما يلى :-

١. **هناك اتجاه موجب لدى الشباب نحو قضية الثقافة والتربية الجنسية للمرأة بكافة أبعادها** حيث لوحظ ارتفاع نسبة هؤلاء الشباب بالمقارنة بالقضيتين السابقتين وبلغ متوسط هؤلاء ٣٣٦,٧ طالبا وطالبة بنسبة ٦٠,٥٪ .

٢. **يتفق كثير من الشباب على أن سلوك فئة من النساء ممن ينتقصهن الوعى يمكن أن يكون أحد الأسباب الأساسية وراء انتشار ظاهرة الاغتصاب (٤٧٦ بنسبة ٧٨,٥٪) وأن غياب دور التربية والتثقيف الجنسى وراء هذه الظاهرة (٤٤٤ بنسبة ٧٣,٣٪) وأن الحرية الجنسية التى ينادى بها البعض ليست مكسبا للمرأة إنما هى إهدار لكرامة المرأة وإباحية مرفوضة فى ظل دين وعادات المجتمع (٤١٦ بنسبة ٦٨,٩٪) .**

٣. **هناك اتفاق واضح لدى الشباب فى موقفهم إزاء بعض القضايا المرتبطة بالتربية والثقافة الجنسية وحرية التعبير عن المشاعر** . فبينما يرى ٣٧٦ طالبا وطالبة بنسبة ٦٢,١٪ من أفراد العينة أن من حق كل مخلوق أن يعبر عن رغباته وحاجاته دون قيود ، ويرى (٣٦٠ طالبا وطالبة بنسبة ٥٩,٤٪) من أفراد العينة أن للمرأة الحق فى التعبير عن عواطفها فىكل مراحل عمرها، ويرى(٣٣٦ طالبا وطالبة بنسبة ٥٥,٤٪) انتفاء مسئولية الآباء بعد سن ١٥ سنة وهذا يعنى تمتع الفرد بقدر أعلى من الحرية بعد هذه السن .

٤. **يوجد اختلاف بين أفراد العينة حول الوسائط المسئولة عن التربية والثقافة الجنسية فى المجتمع** ، فبينما يرى (٢٤٦ طالبا وطالبة بنسبة ٤٠,٦٪) أن أجهزة الاعلام هى أنسب الوسائل المتاحة للتربية الجنسية ، يرى (٢٤٤ بنسبة ٤٠,٣٪) منهم أن مناهج التعليم يجب أن تتبنى قضايا التربية والتثقيف الجنسى .

٥. **أن قلة غير قليلة من الشباب لديها اتجاه سالب ضد الاختلاط** ويرون أنه السبب الرئيسى فى ما يحدث من مشكلات للمرأة مثل حالات الاغتصاب وغيرها .

جدول (٥) بيان التكرارات ونسبها المئوية لاستجابات أفراد العينة

حول القضية الرابعة : حماية المرأة وتحسين أوضاعها

رقم العبارة	مجـ ت موافقة	٪	لا أدرى	٪	مجـ ت عدم الموافقة	٪	الترتيب
١	٣١٨	٥٢,٤	١٥٠	٢٤,٨	١٣٨	٢٢,٨	١٤
٢	٢٢٨	٣٧,٦	٣٨	٦,٣	٣٤٠	٥٦,١	٢٠
٣	٣٠٨	٥٠,٨	١٧٦	٢٩	١٢٢	٢٠,١	١٥
٤	١٧٦	٢٩	٢٦٢	٣٤,٢	١٦٨	٢٧,٨	٢٣
٥	١٩٤	٣٢	٢٢٢	٣٦,٦	١٩٠	٣١,٣	٢٢
٦	٢٢٨	٣٧,٦	١٠٠	١٦,٥	٢٧٨	٤٥,٩	٢١
٧	٤٠٢	٦٦,٣	٣٨	٦,٣	١٦٦	٢٧,٤	٨
٨	٤٦٢	٧٦,٢	٢٦	٤,٣	١١٨	١٩,٥	٥
٩	٤٧٠	٧٧,٦	٤٦	٧,٦	٩٠	١٤,٨	٤
١٠	٣٧٠	٦١	٩٦	١٥,٨	١٤٠	٢٣,١	١١
١١	٤٣٨	٧٢,٣	٦٠	٩,٩	١٠٨	١٧,٨	٦
١٢	٤٣٦	٧٢	٥٤	٨,٩	١١٦	١٩,١	٧
١٣	٣٨٤	٦٣,٣	٧٠	١١,٦	١٥٢	٢٥,١	٩
١٤	٢٦٦	٤٣,٩	٨٤	١٣,٩	٢٥٦	٤٢,٢	١٩
١٥	٣٥٦	٥٨,٨	٥٨	٩,٦	١٩٢	٣١,٧	١٣
١٦	٣٨٢	٦٣	٤٤	٧,٣	١٨٠	٢٩,٧	١٠
١٧	٢٩٦	٤٨,٨	٤٢	٦,٩	٢٦٨	٤٤,٢	١٧
١٨	٣٦٢	٥٩,٧	٦٦	١٠,٩	١٧٨	٢٩,٤	١٢
١٩	٤٧٢	٧٧,٩	٢٨	٤,٦	١٠٦	١٧,٥	٣
٢٠	٤٧٦	٧٨,٥	٣٦	٥,٩	٩٤	١٥,٥	٢
٢١	٢٨٦	٤٤,٢	٤٦	١,٦	٢٧٠	٤٨,٢	١٨
٢٢	٤٨٢	٧٩,٥	٤٠	٦,٦	٨٤	١٣,٩	١
٢٣	٣٠٤	٥٠,١	١٠٢	١٦,٨	٢٠٠	٣٣	١٦
مجموع تكرارات	٨٠٩٦		١٨٨٦		٣٩٥٤		
المتوسط	٣٥٢	٥٨,٠٨	٨٢,١	١٣,٥٠	١٧١,٩	٢٦,٠٤	

قبل الخوض فى عملية التحليل يحسن أولا الاشارة إلى أن قضية حماية المرأة وتحسين أوضاعها تشتمل على عدة قضايا فرعية هامة مثل قضية عقد الزواج الجديد والتى تعكسها العبارات من (١ - ١٤) وقضية الإجهاض (١٥ - ١٦) وحقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل (١٧ - ٢٣) . وعليه سيتم تحليل اتجاهات أفراد العينة حول القضية المحورية (حماية المرأة وتحسين أوضاعها) بشكل عام ، ثم اجراء مزيد من التحليل التفصيلى للقضايا الفرعية المتضمنة فى هذا المحور .

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :-

١. **أن نصف أفراد العينة تقريبا لديهم اتجاه موجب نحو ضرورة حماية المرأة وتحسين أوضاعها بشكل عام** حيث بلغ إجمالى هؤلاء الشباب ٣٥٢ طالبا وطالبة بنسبة (٥٨,١٪) فقط بينما لا يظهر اتجاه واضح لنحو ١٣,٥٪ من أفراد العينة ويتبنى (٢٨,٤٪) منهم اتجاها سالبا نحوها .

- **فيما يتعلق بعقد الزواج الحالى وهل يجب تعديله ؟**

٢. **لا يوجد اتجاه واضح أو محدد لدى الشباب نحو وثيقة الزواج الجديدة المقترح تطبيقها** حيث رفض (٣٤٠ طالبا وطالبة بنسبة ٥٦,١٪) من أفراد العينة إلغاء أو تعديل العقد الحالى ويرى نصف أفراد العينة تقريبا (٥٠,٨٪) أن الوثيقة الحالية كافية ، بينما يرى (٣١٨ فردا بنسبة ٥٢,٤٪)منهم أن العقدالحالى يعانى من ثغرات عديدة ولذا يجب تعديله.

٣. **هناك بعض القضايا المعاصرة التى كون الشباب اتجاها موجبا نحوها مثل :**

◊ **ضرورة فحص راغبى الزواج للتأكد من خلوها من الأمراض** (٤٧٠ بنسبة ٧٧,٦٪) .

◊ **امكانية مشاركة الزوج فى الأعمال المنزلية** (٤٦٢ بنسبة ٧٦,٢٪) .

◊ **حق الزوجة فى الحصول على مبلغ سنوى من المال يساعدها إذا طلقت دون رغبتها** (٤٣٨ بنسبة ٧٢,٣٪) .

◊ **تنازل الزوجة عن حقها فى مؤخر الصداق إذا طلقت نفسها دون رغبة الزوج** (٤٣٦ بنسبة ٧٢٪) .

◊ **ضرورة مشاركة الزوجة العاملة فى نفقات المعيشة الأسرية** (٤٠٢ بنسبة ٦٦,٣٪) .

◊ **ضرورة موافقة الزوج أو الزوجة على سفر الأخر بصحبة الأولاد** (٣٨٤ بنسبة ٦٣,٣٪) .

◊ **يجب أن يتنازل الزوج عن الشقة لزوجته إذا طلقها بعد ١٥ سنة من الزواج** (٣٧٠ بنسبة ٦١٪) .

- **فيما يتعلق بقضية الإجهاض .**

٤. هناك اتجاه سالب نحو إباحة الإجهاض حيث يرفضه (٣٨٢ بنسبة ٦٣٪) من أفراد العينة ويرون أن الشرائع السماوية لا تبيح الإجهاض ، ولا ينبغى إطلاق حق المرأة فى الإجهاض لما ينتج عن ذلك من مشاكل ، اللهم إلا فى حالات استثنائية يقررها الشرع .

- **أما فيما يتعلق بحقوق المرأة وضرورة المساواة بينها وبين الرجل .**

٥. **نتشير النتائج الاحصائية إلى تنامى الاتجاه الرافض للعنف والأفكار المتطرفة** ، حيث يعبر (٤٨٢ طالبا وطالبة بنسبة ٧٩,٥٪) من أفراد العينة عن اتجاهاتهم الموجبة نحو رفض العنف ويرون أن رواج بعض الأفكار المتطرفة فى المجتمع وراء التعامل بعنف مع المرأة .

٦. هـناك اتجـــاه موجب نحو قضيـة العدل والمسـاواة بين الرجل والمرأة حيث يـرى (٤٧٦ طالبا وطالبة بنسبة ٧٨,٥٪) ضـرورة العدل فـى المعاملـة بيـن الرجـل والمـرأة ويؤكده (٤٧١ منهم بنسبة ٧٧,٩٪) .

ثانيا : الفروق بين الفئات المختلفة للعينة فى اتجاهاتهم نحو القضايا المعاصرة للمرأة

جدول (٦) الفروق بين الطلاب والطالبات بالجامعة فى اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة

المتغير	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمـة " ت "	مستوى الدلالة
١. المرأة والعمل السياسى	طلاب طالبات	٢١٢ ٢١٠	٥٥,٥٥ ٦٢,٠٤	١٠,٢٦ ١١,٨٩	٤,٢٥	٠,٠١
٢. زى المرأة	طلاب طالبات	٢١٢ ٢١٠	٤٧,٨٦ ٤٨,١٦	٦,١٢ ٧,٣٥	٠,٣٣	غير دالة
٣. الثقافة والتربية الجنسية	طلاب طالبات	٢١٢ ٢١٠	٣٤,٤١ ٣٤,٤٣	٥,٥١ ٥,١٧	٠,٠٣	غير دالة
٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	طلاب طالبات	٢١٢ ٢١٠	٧٦,٣٣ ٧٩,٤٠	٨,٨٦ ٧,٠٣	٢,٧٩	٠,٠١
الدرجة الكلية للاتجاهات	طلاب طالبات	٢١٢ ٢١٠	٢١٤,١٤ ٢٢٤,٠٣	١٨,٩٢ ١٩,٥٦	٣,٧٣	٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أنه :-

- توجد فروق دالة إحصائيا (عند مستوى ٠,٠١) بين طلاب وطالبات الجامعة فى كل من : المرأة والعمل السياسى ، حماية المرأة وتحسين أوضاعها ، والدرجة الكلية للاتجاهات نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة وذلك لصالح الطالبات فى جميع الحالات . أى أن الطالبـات يتمتعن باتجاهات عالية نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة أكثر من الطلاب .
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات الجامعة فى كل من : زى المرأة ، والثقافة والتربية الجنسية وبذلك تثبت صحة الفرض الثانى بشكل جزئى .

جدول (٧) نتائج اختبار " ت " عند دراسة الفروق بين التعليم الجامعى العام والأزهرى فى اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة

المتغير	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمـة " ت "	مستوى الدلالة
١. المرأة والعمل السياسى	تعليم عام أزهرى	٤٢٢ ١٨٤	٨٥,٧٨ ٤٨,١٠	١١,٥٤ ١١,٥٣	٧,٤١	٠,٠١
٢. زى المرأة	تعليم عام أزهرى	٤٢٢ ١٨٤	٤٨,٠١ ٤٥,٧٥	٦,٧٥ ٧,٩٧	٢,٥٣	٠,٠٥
٣. الثقافة والتربية الجنسية	تعليم عام أزهرى	٤٢٢ ١٨٤	٣٤,٤٢ ٣٤,٤٠	٥,٣٣ ٥,٩٤	٠,٠٢	غير دالة
٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	تعليم عام أزهرى	٤٢٢ ١٨٤	٧٧,٨٦ ٧٢,٣٣	٨,١٣ ٨,١٤	٥,٤٤	٠,٠١
الدرجة الكلية للاتجاهات	تعليم عام أزهرى	٤٢٢ ١٨٤	٢١٩,٠٧ ٢٠٠,٥٨	١٩,٨٢ ٢٣,٦١	٧,٠٣	٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أنه :-

- توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات الجامعة العامة وطلاب وطالبات جامعة الأزهر فى كل من : المرأة والعمل السياسى ، حماية المرأة وتحسين أوضاعها ، والدرجة الكلية للاتجاهات نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة وذلك لصالح طلاب وطالبات التعليم الجامعى العام فى جميع الحالات . أى أن طلاب وطالبات التعليم الجامعى العام يتمتعون باتجاهات نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة أعلى من طلاب وطالبات التعليم الجامعى الأزهرى .
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات الجامعة وطلاب وطالبات جامعة الأزهر فى الثقافة والتربية الجنسية وبذلك تثبت صحة الفرض الثالث بشكل جزئى .

جدول (٨) الفروق بين الطلاب والطالبات بالجامعة فى اتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة

المتغير	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة " ت "	مستوى الدلالة
١. المرأة والعمل السياسي	كليات نظرية	٢٤٤	٦٠,٥٢	١١,٥٣	٢,٦٠	٠,٠١
	كليات عملية	١٧٨	٥٦,٣٩	١١,٢٠		
٢. زى المرأة	كليات نظرية	٢٤٤	٤٧,٧٨	٧,٠٦	٠,٥٨	غير دالة
	كليات عملية	١٧٨	٤٨,٣٣	٦,٣٢		
٣. الثقافة والتربية الجنسية	كليات نظرية	٢٤٤	٣٤,٨٥	٤,٦٢	١,٣٩	غير دالة
	كليات عملية	١٧٨	٣٣,٨٢	٦,١٥		
٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	كليات نظرية	٢٤٤	٧٨,٥٣	٧,١٤	١,٤٢	غير دالة
	كليات عملية	١٧٨	٧٦,٩٣	٩,٢٨		
الدرجة الكلية للاتجاهات	كليات نظرية	٢٤٤	٢٢١,٦٨	١٩,٦٥	٢,٢٧	٠,٠٥
	كليات عملية	١٧٨	٢١٥,٤٧	١٩,٦١		

يتضح من الجدول السابق أنه :-

- توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات الكليات النظرية وطلاب وطالبات الكليات العملية بالجامعة العامة فى كل من : المرأة والعمل السياسى ، والدرجة الكلية للاتجاهات نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة وذلك لصالح طلاب وطالبات الكليات النظرية فى الحالتين .
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين طلاب وطالبات الكليات النظرية وطلاب وطالبات الكليات العملية بالجامعة العامة فى كل من : زى المرأة ، والثقافة والتربية الجنسية ، وحماية المرأة وتحقيق أوضاعها ، وبذلك تثبت صحة الفرض الرابع بشكل جزئى .

جدول (٩) نسب الحاصلين على ٦٥٪ فأكثر فى الاتجاهات

نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة

العينة	المتغير	عدد العبارات	الدرجة النهائية للمتغير	نسبة الحاصلين على ٦٥٪ فأكثر من الدرجة النهائية للمتغير
طلاب التعليم الجامعى العام (ن = ٢١٢)	١. المرأة والعمل السياسى	١٨	٩٠	٤٠,٦٪
	٢. زى المرأة	١٦	٨٠	٢٧,٤٪
	٣. الثقافة والتربية الجنسية	٩	٥٠	٦٧٪
	٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	٢٣	١١٠	٦٧,٩٪
	الدرجة الكلية للاتجاهات	٦٦	٣٣٠	٥٠٪
طالبات التعليم الجامعى العام (ن = ١١٠)	١. المرأة والعمل السياسى	١٨	٩٠	٦٣,٨٪
	٢. زى المرأة	١٦	٨٠	٢٨,٦٪
	٣. الثقافة والتربية الجنسية	٩	٥٠	٦١,٩٪
	٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	٢٣	١١٠	٨٩,٥٪
	الدرجة الكلية للاتجاهات	٦٦	٣٣٠	٧٢,٤٪
طلاب وطالبات التعليم الجامعى العام (ن = ٤٢٢)	١. المرأة والعمل السياسى	١٨	٩٠	٥٣,١٪
	٢. زى المرأة	١٦	٨٠	٢٨٪
	٣. الثقافة والتربية الجنسية	٩	٥٠	٦٤,٥٪
	٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	٢٣	١١٠	٧٩,٦٪
	الدرجة الكلية للاتجاهات	٦٦	٣٣٠	٦١,١٪
طلاب التعليم الجامعى الأزهرى (ن = ١٨٤)	١. المرأة والعمل السياسى	١٨	٩٠	٢٠,٧٪
	٢. زى المرأة	١٦	٨٠	٢١,٧٪
	٣. الثقافة والتربية الجنسية	٩	٥٠	٦٢٪
	٤. حماية المرأة وتحسين أوضاعها	٢٣	١١٠	٤٢,٤٪
	الدرجة الكلية للاتجاهات	٦٦	٣٣٠	٢٧,٢٪

يتضح من الجدول السابق أن :-

- طالبات التعليم الجامعى العام حصلن على أعلى نسبة من الاتجاهات الموجبة العالية نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة وذلك بالمقارنة بالنسب التى حصل عليها الطلاب بالتعليم الجامعى العام والأزهرى .
- انخفاض الاتجاهات نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة لدى طلاب التعليم الجامعى الأزهرى بشكل ملحوظ وذلك بالمقارنة بالاتجاهات الموجبة لدى طلاب التعليم الجامعى العام . وبوجه عام فقد وجد أن طالبات التعليم الجامعى لديهن أعلى اتجاهات موجبة نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة وبذلك يثبت صحة الفرض الأول بشكل جزئى.

تفسير النتائج :

لعل نظرة متفحصة على ما أسفرت عنه عملية التحليل الاحصائى من نتائج تكشف عن مجموعة من الملاحظات الهامة التى تعكس الواقع النفسى والاجتماعى والثقافى والفكرى الذى يعايشه الشباب فى الأونة الأخيرة ، حيث يشهد المجتمع المصرى الأن مجموعة من التغيرات العميقة والمتلاحقة فى كافة جوانب النشاط الانسانى ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويتبنى أفكارا أو مفاهيم جديدة تتيح فرصا أكبر لتفاعل القوى الاجتماعية المختلفة مع التغيرات العالمية المعاصرة ، فها هى مصر تتحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاديات السوق ، ومن

التنظيم السياسى الواحد إلى حرية الرأى وتعدد الأحزاب ، ومن إغفال دور المرأة إلى التوجه نحو إقرار حقوق المرأة ومساواتها بالرجل واعتبارها أحد عناصر المجتمع الأساسية ونبذ فكرة أن المرأة مخلوق ناقص ، ومن تهميش دورها السياسى والاجتماعى إلى تفعيل هذا الدور ودفعها للمشاركة فى برامج التنمية باعتبارها تمثل نصف ثروة المجتمع البشرية .

ولاشك أن هذه التغيرات التى تتسم بإيقاع سريع قد أحدثت نوعا من الاختلال والاضطراب فيما يعتقده الشباب من قيم وما يتبناه من اتجاهات . ويظهر ذلك واضحا من خلال عملية التحليل .

فعلى سبيل المثال بلغ مجموع الاتجاهات الواضحة عند الشباب والتى حصلت على ٦٥٪ فأكثر من نسب القبول والموافقة (١٤ اتجاها فقط من مجموع ٦٦ اتجاها يتضمنها المقياس) بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ فى متوسط الموافقة على القضايا الأربع الأساسية بما تتضمنه من اتجاهات .

هذا ولم يقف الأمر عن انخفاض مستوى الوعى ، بل تعداه إلى التردد فى أحيان كثيرة عن التعبير عن اتجاه واضح إزاء عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة والتناقض فى الاتجاهات والمواقف إزاء بعض القضايا الأخرى ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الشباب المصرى يعانى من أزمة فكرية ناتجة عن عدم وضوح الخط الأيديولوجى للمجتمع بالإضافة إلى أزمة القيم الحالية التى أفرزتها عمليات الصراع الفكرى والأيديولوجى بين القديم الموروث والحديث المبتكر ، ذلك أن التناول الفكرى المرتبط بقضايا المرأة ، كما اوضحت الدراسة فى شقها النظرى تتنازعه مجموعة من الاتجاهات والتيارات الفكرية المتصارعة والتى تقدم طرحا فكريا يتسم أحيانا بالجمود والرجعية والسلفية ويتجه فى أحيان أخرى نحو التحررية والانفتاح على قيم الغرب الحديث دونما اعتبار للشروط التاريخية والقسمات الحضارية للمجتمع المصرى .

هذا إلى جانب أن هذا الصراع الفكرى لم يتمكن من حسم النزاع حول مجموعة من القضايا المتصلة بالمرأة مثل المشاركة فى الحياة السياسية والمناصب العليا وأمور القضاء وطبيعة ودور المرأة فى العمل الاجتماعى والنقابى والمساواة التامة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وغيرها .

وقد يرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها : إهمال الأحزاب السياسية لدور المرأة وضعف تمثيلها وغياب دور المرأة نفسها واتهامها فى أحيان كثيرة بالسلبية والتقاعس عن الدفاع عن قضاياها وعن المشاركة الايجابية فى قضايا المجتمع ومشكلاته وانحسار دورها فى العمل العام مما أسهم فى التشكيك فى امكاناتها وأضعف من قدرتها التنافسية على المسرح السياسى والاجتماعى .

ولما كان الشباب المصرى يعايش هذا الواقع ويتأثر به ويستمد أحكامه القيمية ومعاييره السلوكية منه ، فإن ما يسود من إضراب وتذبذب فى اتجاهات الشباب هو محصلة فعلية لهذا الواقع .

هذا وتشير هذه النتائج كذلك إلى قصور واضح فى دور مؤسسات التعليم بعامة والتعليم الجامعى بخاصة فى تشكيل ودعم وتنمية اتجاهات الشباب نحو القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى ، فالانخفاض الملحوظ فى الاتجاهات الايجابية للشباب الجامعى نحو القضايا المعاصرة للمرأة والسلبية والتناقض نحو البعض الأخر من هذه القضايا ، يضع علامات استفهام حول دور الجامعة مناخا وفكرا ومنهجا وأنشطة وقدوة على تصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية ودعم الاتجاهات الدافعة للنمو والتغير ومساعدة الشباب على فهم مشكلات المجتمع والاسراع فى حلها بما تتيحه من فرص الاختلاط والاحتكاك والاتصال والمناقشة وما تقدمه من فكر وعلم .

ولعل هذا القصور يرجع إلى ما يعانى منه التعليم الجامعى من مشكلات أدت إلى انحدار الكيف التعليمى وهبوط مستواه بصورة ملحوظة ، ويوجه الانتباه نحو ضرورة تبنى هذا التعليم لصيغ فكرية ومنهجية وأدائية جديدة يكون من شأنها تفعيل أدواره والاتجاه به نحو مزيد من القدرة على تحقيق أهدافه .

أهم نتائج البحث :

١. هناك انخفاض ملحوظ فى اتجاهات الشباب الجامعى نحو بعض القضايا المعاصرة للمرأة بشكل عام ، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :
   - ♦ انخفاض مستوى وعى الشباب بشكل عام .
   - ♦ ظهور عدة تيارات فكرية متصارعة ساهمت فى تشويش الموقف الفكرى والأيديولوجى العام فى المجتمع .
   - ♦ انشغال الشباب بقضايا جزئية وضعف اهتمامهم بالقضايا الفكرية والثقافية السائدة فى المجتمع .
   - ♦ ضعف برامج التوجيه الثقافى والأيديولوجى وغياب دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المسئولة عن تنمية الاتجاهات مثل الجامعات والأحزاب والمؤسسة الإعلامية بكافة وسائطها المقروءة والمسموعة والمرئية .
   - ♦ تعرض الشباب لمشكلات عديدة استغرقت كل اهتمامه وصرفته إلى حد كبير عن الأنشطة والممارسات الفكرية التى تعمق اتجاهاته وترفع مستويات الوعى لديه .
٢. طلاب التعليم الجامعى لديهم اتجاهات موجبة نحو قضايا المرأة المعاصرة بشكل أكبر من طلاب جامعة الأزهر . وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المناخ السائد فى كليات الجامعات العادية حيث الاختلاط والاحتكاك والأنشطة الجامعية والمناهج الدراسية التى تضم أفكارا ومعارف عصرية تساهم فى بناء الاتجاهات الايجابية أكثر مما يسود فى كليات الجامعة الأزهرية التى قد يغلب عليها الطابع المحافظ .
٣. يتفق طلاب الجامعة وطلاب جامعة الأزهر على أهمية الثقافة والتربية الجنسية للمرأة .
٤. الطالبات أكثر وعيا بقضايا المرأة المعاصرة من الطلاب وهذه نتيجة منطقية ترجع إلى أن الطالبات أكثر اهتماما بالقضايا التى ترتبط بهن من حيث مشاركتهن فى العمل السياسى ، وزيادة مساحة الحرية الممنوحة للمرأة وحمايتها والمساواة بينها وبين الرجال هذا بشكل عام ، وإن كانت النتائج الاحصائية تكشف عن انخفاض وعى المرأة عن ذاتها وعن القضايا المثارة حولها فى الآونة الأخيرة .
٥. هناك انخفاض ملحوظ فى اتجاهات الطلاب نحو عمل المرأة السياسى وقدرتها على تولى مناصب قيادية وقضية الاختلاط والمساواة .

مقترحات البحث :

تأسيسا على ما انتهت إليه الدراسة من نتائج ، وإيمانا بأن المجتمع المصرى بحاجة لكل فئاته لتفعيل حركة التغير وقيادتها نحو الأهداف المنشودة ، واقتناعا بأن كل تغيرا اجتماعى يحتاج إلى دعم ومساندة لضمان استمرار قوى الدفع والتأييد لهذا التغير ، وتأكيدا لدور الشباب بما يمثله من قوة كبيرة يمكن أن تحمل عبء التغير وتشارك فيه بما يملكه من قوى بيولوجية وطاقات فكرية وقدرة ابداعية تتوقف عملية انطلاقها على درجة وعيه وعلى ما يتشربه من قيم وما يتبناه من اتجاهات ، يمكن تقديم بعض الاقتراحات الآتية :-

١. الاهتمام بعمليات التنمية الثقافية والفكرية للشباب بعامة وشباب الجامعات بخاصة للمساهمة فى تدعيم اتجاهاتهم الايجابية نحو القضايا المعاصرة للمرأة وذلك من خلال :

- ♦ تفعيل دور المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعة وزيادة مساحة المعروض الفكرى والمعرفى الذى تضمنته برامج التعليم الجامعى .
- ♦ التأكيد على الأنشطة الجامعية وبخاصة الأنشطة الثقافية والندوات العلمية والثقافية التى تسهم فى حركة التنوير الفكرى والثقافى للشباب ، وزيادة ساحة المشاركة الشبابية فى الأنشطة من حيث اختيارهم لنوع النشاط وإدارته والمساهمة بحرية فى مناقشة وعرض الأفكار بما يضمن التعبير عن مشاعرهم ويساعدهم على التمحيص الدقيق للمخزون الفكرى لديهم وطرح ما قد يوجد به من تناقضات ناشئة عن الجهل أو الخوف من التعبير أو القهر الفكرى .

٢. التأكيد على دور المؤسسات الاعلامية وبخاصة الصحافة والتلفزيون فى شرح المفاهيم الاجتماعية والثقافية وإزاحة اللبس والغموض وعدم الوضوح عنها من خلال استضافة قادة الرأى والمثقفين فى ندوات يحضرها الشباب .

٣. توسيع قاعدة التعبير الحر بالكتابة الصحفية أو النشاط المسرحى حتى نتعرف على أفكار الشباب وندعم الصالح منها وننقيها مما قد يختلط بها من شوائب ناتجة عن التناقضات السائدة فى المجتمع المعاصر .

٤. توسيع قاعدة المشاركة الشبابية فى الأنشطة الحزبية المختلفة .

٥. توثيق العلاقة بين الأجهزة المعنية بالشباب مثل المجلس الأعلى للشباب والرياضة وبين الجامعات بما يضمن التنسيق والتناغم والتعاون فى تقديم البرامج والأنشطة التى تضمن تنمية وعى الشباب بقضايا المجتمع المختلفة .

٦. مناقشة قضايا المرأة مناقشة موضوعية من قبل القوى الفكرية المختلفة وتدعيم الأفكار والآراء التى توحد ولا تفرق بين قوى المجتمع ذكورا وإناثا وإقرار الحقوق المرتبطة بالمرأة وتوضيحها للنشئ منذ الصغر بما يكفل ترسيخ قاعدة من الفهم لطبيعة المرأة وأدوارها وينمى آليات التعاون بين الجنسين .

المراجـــع والهـــوامـــش

١. حامد عمار :- **التنمية البشرية فى الوطن العربى** (المفاهيم - المؤشرات - الأوضاع) ، ط١ ، دار بن شينا ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، صفحات متفرقة .

٢. جـاك حلاق :- **الاســتثمار فى المستقبل** ، تحديد الأولويات التعليمية فى العالم النامى (برنامج الأمم المتحدة الانمائى) ، ترجمة وفاء حسن وهبة .
مراجعـــة جابـر عبد الحميد :- مكتب اليونســكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية (يوند باس) عمان ، ١٩٩٢ ، ص ٦٨ .

٣. ك . م إيفانز :- **الاتجاهات والميول فى التربية** ، ترجمة صبحى عبد اللطيف وآخرون ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٤ .

٤. المرجع السابق ، ص٢٥ .

٥. جاك حلاق :- مرجع سابق ، ص ٧٣.

٦. محمد سلامة آدم :- المرأة بين البيت والعمل ، ط١ ، الكتاب التاسع والأربعون من سلسلة **علم الإجتماع المعاصر** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٤٢ .

٧. صفاء محمود عبد العزيز :- إتجاهات الشباب الجامعى نحو التغير الاجتماعى فى مصر ، بحث متقدم إلى **المؤتمر السنوى الأول للتعليم الجـامعى فـى مصر** (٢٤-٢٦ سبتمبر ١٩٩٤) ، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، ص ص ٥٦٥ - ٦٠٤ .

8. Ginsburg, F. :- The Politics of Reproduction, **American Review of Anthropology**, vol. 20 , 1991, pp. 319 - 343 .

٩. يجدر الاشارة إلى أن هذه النسبة المئوية حسبت على ضوء الدراسات التى تمكن الباحثان من حصرها ، وأن المجال لا يتسع لتوثيق نماذج مـن هـذه الدراسـات نظـرا لكثرتهـا مـن جهة وعدم صلتها المباشرة بموضوع الدراسة الحالية من جهة أخرى .

١٠. حامد عمار :- **فى بناء الإنسان العربى** ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٨١ - ٣٠٨ .

١١. فاطمة فوزى :- إنسانية المرأة ، دراسة فى تاريخ التعليم المصرى ، **مجلة كليـة التربيـة ببنها** ، جامعة الزقازيق ، يوليو ، ص ص ١١٠ - ٢٢٤ .

١٢. هبـة سـعد الديـن :- **المرأة والعمل السياسى رؤيـة إسلامية** ، **رسـالة ماجستير غـير منشورة** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

١٣. من أهم هذه الدراسات :-

- مديحة منصور :- أثر النوع والتخصص الأكاديمى على الاتجاهات نحـو عمـل المرأة ، مجلة علم النفس ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد ١٨ / ١٩ ، إبريل سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٠٨ - ١٢٠ .
- سـهير كامل :- دراسة غير ثـقافية عن اتجاهات الشباب نحو عمل المـرأة فـى المجتمعـين المصرى والسعودى ، مجلة علم النفس ، القاهرة ، الهيئة المصريـة العامة للكتاب ، العدد ١٦ أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ص ١١٨ - ١٤٩ .
- أحمد محمد مـبارك الكندى :- إتجـاه طـلاب وطالبـات كلية التربيـة الأساسية نحو عمل المرأة فى المجتمع الكويتى ، مجلة دراسـات تربويـة ، رابطـة التربيـة الحديثة ، العدد ١٩ ، يونيو-يوليو ١٩٨٩ ، ص ص ٨٩-١٣١ .

- نبيلة أمين أبو زيد :- إتجاهات شرائح من المجتمع المصرى نحو عمل المرأة فى المجال العسكرى ، مجلة علم النفس ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد (٧) ، يوليو-سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٨٧ : ١٠٠.
- نجوى محمد زكى :- إتجاهات المتعلمين نحو عمل المرأة فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٧٩.
- سلوى عبد العزيز :- إتجاهات المرأة المصرية نحو المهن الصناعية ، كلية الدراسات الإنسانية بنات،جامعة الأزهر،العدد (٥) ١٩٨٧ ، ص.ص ٧٧-١١٠.
- سعيد محمد محمد نصر :- إتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسى والاجتماعى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .
- سميرة أحمد صادق :- إتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو العمل اليدوى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية بنات ، جامعة الأزهر ١٩٨٧ .
- سامية حافظ حسن ، عزة عبد الغنى حجازى :- دراسة كشفية فى القيم والاتجاهات لدى بعض طالبات الجامعة متميزات الزى تجاه قضايا عمل المرأة ، مجلة علم النفس ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، العدد (٨) ، أكتوبر ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٤٧ - ٦٦ .
- صفاء محمود عبد العزيز :- مرجع سابق .

١٤. الشعب ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ .
١٥. راجع : حواء ، ١٩ سبتمبر ١٩٩٢ .
١٦. الوفد ، أغسطس ١٩٩٢ .
١٧. حواء ، ١٢ سبتمبر ١٩٩٢ .
١٨. الأهرام المسائى ، ٩ مارس ١٩٩٣ .
١٩. الأهرام ، ٤ نوفمبر ١٩٩٤ .
٢٠. الأحرار ، ١٤ يوليو ١٩٩٤ .
٢١. الأهرام ، ٤ سبتمبر ١٩٩٤ .
٢٢. الأحرار ، ١٤ يوليو ١٩٩٤ .
٢٣. صباح الخير ، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ .
٢٤. أنظر على سبيل المثال :
- الأخبار ١٨ ديسمبر ١٩٩٢
- الأهرام ٤ نوفمبر ١٩٩٤
- الشعب ١٢ نوفمبر ١٩٩٢
- اليسار ١ يوليو ١٩٩٣

٢٥. الأهرام ١٠ سبتمبر ١٩٩٥ .

٢٦. تهدف الدراسة من طرحها للقضايا المختارة إلى التعرف على رؤى الفكر حول كل قضية ضمن المشروع الفكرى والنموذج المطروح الذى يعد من وجهة نظر أصحابه هو الأنسب لطبيعة المجتمع المصرى كإطار نظرى تنطلق منه الدراسة فى شقها الميدانى لاستكشاف أى النماذج أكثر تأصلا وإنتشارا لدى أفراد عينة الدراسة ، ويتم التعرف على هذه الرؤى الفكرية من خلال الكتابات التى مثلت الطرح الصحفى حول القضية وفق ما اقتضته إجراءات الدراسة المنهجية إذ تعد قضية المرأة إحدى القضايا التى ينجلى فيها الصدام ونفى كل طرف للأخر على الساحة الفكرية والثقافية .

٢٧. أكتوبر ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣ .

٢٨. المرجع السابق .
٢٩. الأهرام المسائى ١٥ يوليو ١٩٩٤ .
٣٠. أكتوبر ١٣ يناير ١٩٩٣ .
٣١. الأهرام المسائى ١٥ يوليو ١٩٩٤ .
٣٢. الشعب ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢ .
٣٣. النور ١٣ يناير ١٩٩٣ .
٣٤. إعتمدت الدراسة فى هذا الجزء على حوار فكرى بين رجال الدين نشر بالصحف التالية :
• النور ١٣ يناير ١٩٩٣ • الحياة ٢١ يوليو ١٩٩٤
٣٥. الأهالى ٢٥ مايو ١٩٩٤ .
٣٦. الأهالى ١ يونيو ١٩٩٤ .
٣٧. المرجع السابق .
٣٨. لمزيد من التفاصيل راجع فى هذا الجزء :-
• الأهالى ١ يونيو ١٩٩٤ • الأهالى ٢٥ مايو ١٩٩٤
• الحياة ١٩ يوليو ١٩٩٤ • الحياة ٢١ يوليو ١٩٩٤
٣٩. الأحرار ١٣ يوليو ١٩٩٤ .
٤٠. سورة الأحزاب آية (٥٩) .
٤١. الجمهورية ٢٤ أبريل ١٩٩٢ ، والأحرار ٢٨ يناير ١٩٩٣ .
٤٢. حواء ٢٦ فبراير ١٩٩٤ .
٤٣. النور ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢ .
٤٤. حواء ١٨ فبراير ١٩٩٥ .
٤٥. الشعب ٢١ يوليو ١٩٩٠ .
٤٦. المصور ١١ فبراير ١٩٩٤ .
٤٧. الأهرام ٤ سبتمبر ١٩٩٤ .
٤٨. الشعب ١٦ سبتمبر ١٩٩٤ .
٤٩. أخبار الحوادث ١٢ مايو ١٩٩٣ .
٥٠. المجلة ٦ يوليو ١٩٩٣ .
٥١. الأخبار ٨ أغسطس ١٩٩٤ .
٥٢. أكتوبر ٤ سبتمبر ١٩٩٤ .
٥٣. لمزيد من التفاصيل راجع : هاجر ١ أكتوبر ١٩٩٠ .
٥٤. الأهرام ١٧ يناير ١٩٩٢ .
٥٥. اللواء الاسلامى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٠ .
٥٦. هاجر ١ يونيو ١٩٩١ .
٥٧. أكتوبر ٤ سبتمبر ١٩٩٤ .
٥٨. راجع : صوت الكويت ٦ ديسمبر ١٩٩٤ .
٥٩. حريتى ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ .
آخر ساعة ٢٤ أغسطس ١٩٩٤ .
٦٠. الشعب ١٩ يوليو ١٩٩٤ .
الأحرار ٥ سبتمبر ١٩٩٤ .
٦١. أنظر على سبيل المثال :-
• الأحرار ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ • الحقيقة ٥ مارس ١٩٩٤
٦٢. الشعب ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤ .
٦٣. الوفد ١ أكتوبر ١٩٩٤ .

٦٤. راجع :-

- الأهرام ٨ أكتوبر ١٩٩٢
- الأحرار ١١ يناير ١٩٩٣
- أخبار الحوادث ١٩ نوفمبر ١٩٩٢

٦٥. عقيدتى ٢٤ يناير ١٩٩٥ - وروز اليوسف ١٦ يناير ١٩٩٥ .

٦٦. راجع :

- عقيدتى ١٤ يناير ١٩٩٥ - عقيدتى ١٧ يناير ١٩٩٥
- آخر ساعة ١١ يناير ١٩٩٥ .

٦٧. الأحرار ٩ يناير ١٩٩٥ .

٦٨. الأهرام ١٢ يناير ١٩٩٥ .

٦٩. أنظر على سبيل المثال :-

- الأهالى ١ مارس ١٩٩٥
- الوفد ١٦ يونيو ١٩٩٤
- حواء ٩ يوليو ١٩٩٤
- الوفد ١١ فبراير ١٩٩٥
- نصف الدنيا ١٣ ابريل ١٩٩٥

٧٠. الأهرام ٩ فبراير ١٩٩٥ .

٧١. مايو ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ .
البلاغ الجديد ٢٥ يناير ١٩٩٥ .

٧٢. المجلة ١٧ سبتمبر ١٩٩٤ .

٧٣. الوفد ١١ فبراير ١٩٩٥ .

٧٤. آخر ساعة ١١ يناير ١٩٩٥ .

٧٥. الوفد ١١ يناير ١٩٩٥ .

٧٦. الأهرام ٢٤ فبراير ١٩٩٥ .

٧٧. جريدة مصر ١٩ مارس ١٩٩٥.

٧٨. عقيدتى ١٤ فبراير ١٩٩٥ .

٧٩. الشعب ١٠ مارس ١٩٩٥.

٨٠. آخر ساعة ١١ يناير ١٩٩٥ .

٨١. البلاغ الجديد ٢٥ يناير ١٩٩٥.
الوفد ١٢ فبراير ١٩٩٥ .

٨٢. المجلة ١٧ سبتمبر ١٩٩٤ .

٨٣. عقيدتى ٢١ مارس ١٩٩٥ .

٨٤. الأهرام ٢٤ مارس ١٩٩٥ .

٨٥. الأخبار ٢٠ أبريل ١٩٩٥ .
اللواء الاسلامى ٦ أبريل ١٩٩٥ .

٨٦. الخضر ١٩ أبريل ١٩٩٥ .

٨٧. الشعب ٢٤ فبراير ١٩٩٥ - والوفد ١١ فبراير ١٩٩٥ .

٨٨. راجع :-

- الحقيقة ١١ مارس ١٩٩٥
- اللواء الاسلامى ١٢ أبريل ١٩٩٥
- السياسى المصرى ٥ فبراير ١٩٩٢
- عقيدتى ٢١ فبراير ١٩٩٥
- عقيدتى ٢٨ فبراير ١٩٩٥

٨٩. حواء ٣ سبتمبر ١٩٩٤ .

٩٠. المصور ٢ سبتمبر ١٩٩٤ .
٩١. المرجع السابق .
٩٢. المجلة ٢٨ أغسطس ١٩٩٤ .
٩٣. الوفد ٣ سبتمبر ١٩٩٤ - والمصور ٢ سبتمبر ١٩٩٤ .
٩٤. الأهرام ٩ سبتمبر ١٩٩٤ .
٩٥. الأحرار ٢٠ أغسطس ١٩٩٤ .
٩٦. راجع :-

- حواء ٣ سبتمبر ١٩٩٤ .
- الأحرار ٢٢ أغسطس ١٩٩٤
- الأخبار ٨ سبتمبر ١٩٩٤
- أخبار الأدب ١١ سبتمبر ١٩٩٤

٩٧. تشير هذه الممارسات إلى حالات عديدة عرضت على عيادة أحد مشاهير الأطباء المتخصصين وبعض القضايا الجنسية الناتجة عن إختلاط الأخوة فى الفراش والإغتصاب والتى أسفرت عن حمل إختلف علماء الدين حول إجهاضها .
٩٨. السياسى المصرى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤ .
٩٩. راجع :-

- الوفد ٨ سبتمبر ١٩٩٤ .
- الأحرار ١٢ أغسطس ١٩٩٤.
- الحياة المصرية ٢٨ أغسطس ١٩٩٤ .
- الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٩٤ .
- حواء ٣ سبتمبر ١٩٩٤ .
- السياسى المصرى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤ .

١٠٠. اللواء الاسلامى ٨ أغسطس ١٩٩٤
الشرق الأوسط ٨ سبتمبر ١٩٩٤
١٠١. العربى ٢٢ أغسطس ١٩٩٤ .
١٠٢. راجع :-

- الأحرار ٨ سبتمبر ١٩٩٤
- الأهرام ٧ سبتمبر ١٩٩٤
- الوفد ٣ سبتمبر ١٩٩٤
- الحياة اللندنية ١٣ سبتمبر ١٩٩٤

١٠٣. الحقيقة ١٠ سبتمبر ١٩٩٤ .
١٠٤. الأهرام المسائى ٨ سبتمبر ١٩٩٤ .
١٠٥. الشعب ٢ سبتمبر ١٩٩٤ .
١٠٦. الأحرار ١٢ أغسطس ١٩٩٤ .
الأهرام ٢٢ أغسطس ١٩٩٤ .
١٠٧. الأحرار ١٢ أغسطس ١٩٩٤ .
١٠٨. الأهرام المسائى ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ .
١٠٩. راجع :-

- الجمهورية ١٣ سبتمبر ١٩٩٥
- الخرطوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

١١٠. راجع :-

- الأهرام المسائى ١٣ سبتمبر ١٩٩٥.

• وطنى ١٠ سبتمبر ١٩٩٥ .

• الكفاح المصر ١١ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١١.المجلة ١٠ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١٢.الجمهورية ١١ سبتمبر ١٩٩٥ .

الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١٣.الوفد ٩ سبتمبر ١٩٩٥ - والحياة اللندنية ٩ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١٤.الأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ - والوفد ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١٥.الشعب ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١٦.أنظر :-

• الأهرام ١١ سبتمبر ١٩٩٥ .
• الشعب ١٢ سبتمبر ١٩٩٥ .
• الشعب ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ .
• الأحرار ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ .
• المجلة ١٠ سبتمبر ١٩٩٥ .
• الأحرار ١١ سبتمبر ١٩٩٥ .

١١٧.حامد عمار :- أحوال الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينات ، محاضرة ألقيت فى المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر " **التعليم والاعلام** " (١١-١٣) يوليو ، رابطة التربية الحديثة ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ٤ .

١١٨.حسنى على حسن :- المفارقة القيمية والتغير الاجتماعى فى مجتمع اسلامى ، **المسلم المعاصر** ، العدد ٤٣ ، أبريل ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .

١١٩.محيى شحاته سليمان :- وعى طلاب الجامعة لظاهرة العنف السياسى فى المجتمع المصرى " دراسة ميدانية " فى **مستقبل التربية العربية** ، المجلد الأول ، العدد الثانى ، أبريل ١٩٩٥ ، ص ٢١٦ .

120.Green, G.B.F. :- Attitude Measurements , In lineg. G., **Handbook of Social psychology** , vol. I. wesliy publishesinc. 1990 pp. 305 - 306 , U. S. A. .

١٢١. مصطفى فهمى ومحمود القطان :- **علم النفس الاجتماعى** ، ط٣ ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٦ .

١٢٢.عبد المجيد نشوانى وآخرون :- **علم النفس التربوى** ، ط٢ ، سلطنة عمان ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٤٥ - ٢٥٢ .

١٢٣.عبد الله سليمان إبراهيم :- اتجاهات الأباء نحو التعليم وعلاقتها باتجاهات أبنائهم نحو المدرسة وتحصيلهم الدراسى ، **مجلة كلية التربية بالزقازيق** ، العدد ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ ، ص.ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

١٢٤.على الدين هلال ، كمال المنوفى :- التعليم والتنشئة السياسية ، القضايا النظرية والتراث المصرى فى : **التعليم والتنشئة السياسية فى مصر** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص١٣ .

١٢٥.محمد عثمان نجاتى :- **القرآن وعلم النفس** ، ط٢ ، دار الشروق ، جده ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٤ .

١٢٦.ج.م.ع وزارة التعليم العالى :- **قانون تنظيم الجامعات** ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٢٧.فؤاد قلاده :- دور تنظيم المناهج فى بناء تفكير وسلوك الإنسان ، **مؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن** ٢١ ، ٢٠ / ٢١ مايو ١٩٩٦ ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ص ص ١٨ - ١٩ .